المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية

موقف المتكلمين من الاستطاعة

- دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة -

تقديم الدكتور

فهد بن عبد العزيز السنيدي
الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية

١٤٣٤هـ- ١٤٣٥هـ.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن القدر سر الله في خلقه، وركن من أركان الإيمان به سبحانه وتعالى وإن هذه العقيدة إذا رسخت في نفس المؤمن وقرت في ضميره، صارت البلية عطيه، والمحنة منحة، وكل الوقائع جوائز، فلا يصيب المؤمن قلق من مرض أو موت حبيب ألا ويعلم أنه من تقدير الباري سبحانه، فتطمئن نفسه، ويرتاح باله.

ومما لاشك فيه أن القدر من أهم المباحث وأعظمها وهو في نفس الوقت من أخطرها، فأهميته تكون بالتمسك بنصوص الكتاب والسنة في أمره وهذا يزيد العبد إيماناً وطمأنينة،

وخطورته في الخروج عن هذا المنهج وبالتالي الوقوع في شرك الضلال والهوى.

وإن من أعظم أسباب ضلال من ضل في القدر بعدهم عن الكتاب والسنة وإحداثهم ألفاظاً لم تكن فيهما، وإنما أحد ثوها من عند أنفسهم زعماً منهم أن إحداثها يخرجهم عن الوقوع في المحذور وأيضاً تقديم بعضهم العقل على الشرع، واحتجاجهم بما قبلته عقولهم دون ماجاءت به نصوص الكتاب والسنة مع غلبة الجهل والهوى.

كما أن من أسباب منشأ الخلاف عند بعضهم أنهم قاسوا أفعال الله على أفعال عباده فما كان حسناً عند العباد استحسنوه من الله، وما كان قبيحاً على العباد كان قبيحاً على الله تعالى. وإن من أعظم المسائل التي وقع فيها الخلط مسألة الاستطاعة وبحثها مبني على بحث الفعل إذا وجد من العبد كيف وجد؟ فهذا الأمر له جانبان:

الأول: ما يتعلق بالله تعالى وأنه خالق أفعال العباد، والثاني: ما يتعلق بالعبيد الفاعلين وهل لهم القدرة أم لا ؟

وهذه القدرة هي التي تسمى الاستطاعة فهل لها وجود، وهل هي مؤثرة في الفعل وهل هي مستقلة أو غير مستقلة ؟

وهذه المسألة مبنية على بحث الفعل نفسه إذا وجد كيف

وجد، فمن الناس من بحث في أوائل الفعل فتكلم عن هذه الاستطاعة بناء على هذه النظرة، ومنهم من نظر إلى النتائج وما يحصل بسبب الفعل فحكم على المسألة بالنتائج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]: «وقد تكلم الناس في: (تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهي) كالأمر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش، هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلة اقتضت ذلك ؟... وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه ؟... وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث ؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً ؟أم هو واقع بقدرته ومشيئته»[2].

---

(١) هو الإمام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي ولد سنة (٦٦١) وله تصانيف في أكثر العلوم ، ابتلى في الله تعالى وسجن في القلعة بدمشق ومات بها سنة (٧٢٨) هـ [الجامع لسيرة شيخ الإسلام] محمد شمس وعلي العمران.

(٢) مجموع الفتاوى (٨/٨٢) باختصار.

وقد ألف الإمام ابن القيم رحمه الله [1] كتاباً نفيساً في هذا الموضوع لأهميته وهو مرجع هام في هذا الباب ألا وهو كتاب (شفاء العليل).

أما أهل السنة فبحثوا المسألة المذكورة بحثاً مبنياً على الأدلة الشرعية وخالياً من الهوى والتعصب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فنظروا إلى المسألة بثلاثة أمور:

١- القدرة والاستطاعة المؤثرة في الفعل وهي من العبد فهو قادر متمكن.

٢- الإرادة: فالعبد له إرادة ومشيئة داخله تحت مشيئة الله تعالى وإرادته.

٣- مشيئة الله سبحانه وإرادته وأن ما في الكون لا يحصل إلا بإرادته ومشيئته سبحانه وتعالى وهنا تبين منشأ الخلاف.

لذا عزمت على بحث هذه المسألة بالرجوع إلى كتب الفرق، وعرضها على منهج أهل السنة والجماعة تحت عنوان: (موقف المتكلمين من الاستطاعة.. دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة).

---

(١) هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي عالم، فذ، له تصانيف كثيرة ، ولد سنة (٦٩١ هـ) توفي سنة (٧٥١هـ) (شذرات الذهب ١٦٨/٦).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أمور:

١- ظهور الخلل والتخبط عند الفرق في شأن الاستطاعة، وهو أمر يتكرر في عصرنا، وينجر إلى فرق تزعم البحث في شأن القدر، فتَضل وتُضل.

٢- تناول بعض الشباب (في مواقع التواصل الاجتماعي) هذه المسألة دون تأصيل علمي مما حدا ببعضهم إلى الخوض في مسائل القدر والتشكيك في بعض النصوص أو الحيدة عن جادة الحق المبين.

٣- محاولة جمع ما تفرق من أقوال أهل العلم حول الاستطاعة للعبد، والتفريق بين قول أهل السنة والجماعة، وأقوال الفرق الأخرى.

منهج البحث:

أخذت في هذا البحث بالمنهج الاستقرائي التحليلي حيث عمدت إلى جمع أقوال وأدلة الفرق، وعرضها على أقوال أهل السنة المبني على الدليل الصحيح الصريح، والحكم عليها وفقاً لذلك.

الدراسات السابقة:

لم أعثر – حسب بحثي – على دراسة مستقلة حول هذا الموضوع، غير أن الاستطاعة للعبد مبحوثة مفرقة في كتب العقائد، وبخاصة ما كان حول القضاء والقدر، وأفعال العباد، لكني هنا قمت بجمع الأقوال والأدلة، والمقارنة بينها، والرد على الطوائف، والفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة.

إجراءات البحث

استعنت الله تعالى وجمعت بعض المراجع الهامة لكل فرقة من الفرق التي ذكرت رأيها، ورجعت لمكتبة الملك فهد الوطنية للبحث في الكتب النادرة من كتب الفرق، وسرت في بحثي هذا وفق المنهج التالي:

- سلكت منهج الاختصار بقدر المستطاع مع إعطاء كل نقطة حقها من البحث غير المخل، من خلال عرض أهم الأقوال في كل مسألة.
- حرصت على عزو الأقوال لأصحابها والرجوع إلى المراجع الأساسية في كل مذهب قدر الإمكان.
- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم من غير الصحابة ترجمة قصيرة تفي بالغرض ولا تطيل البحث، مع ذكر

مصدر واحد للترجمة وإن رجعت أحياناً إلى أكثر منه مخافة حشو البحث بالحواشي.

- عزوت الآيات داخل البحث وخرجت الأحاديث في الحواشي مقتصراً على عزو ما في الصحيحين أو أحدهما بالإحالة إلى موضعها وما لم يكن فيهما عزوته لمصدره مع تحقيق أختاره.
- أشرت خلال الهوامش إلى جملة من الكتب المفيدة وإن لم أنقل منها أثناء البحث ولكن لأني وجدتها ذات علاقة وطيدة بما أكتبه.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وفصول ثلاثة وخاتمة.

أما المقدمة ففيها تمهيد للموضوع مع ذكر أهميته، ومنهج البحث والدراسات السابقة، وإجراءات البحث.

أما الفصل الأول فكان عنوانه:

الاستطاعة وعلاقتها بالقدر. ويشتمل:

المبحث الأول: مراتب القدر وعقيدة أهل السنة فيها.

المبحث الثاني: تعريف الاستطاعة.

المبحث الثالث: أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة.

أما الفصل الثاني فعنوانه:

أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: قول الجهمية في الاستطاعة

المبحث الثاني: قول المعتزلة في الاستطاعة

المبحث الثالث: قول الأشاعرة في الاستطاعة

المبحث الرابع: قول الماتريدية في الاستطاعة

أما الفصل الثالث فهو بعنوان:

رأي أهل السنة في الاستطاعة وأدلتهم وفيه مبحثان هما:

المبحث الأول: الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها.

المبحث الثاني: علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق.

أما الخاتمة: فشملت أهم النتائج.

هذا وأسأل الله تعالى أن يرزقنا جميعاً الإخلاص في القول والعمل والقصد إنه جواد كريم

كتبه

د. فهد بن عبد العزيز السنيدي

الفصل الأول

الاستطاعة وعلاقتها بالقدر

ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: مراتب القدر وعقيدة أهل السنة فيها.

المبحث الثاني: تعريف الاستطاعة.

المبحث الثالث: أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة

المبحث الأول

مراتب القدر وعقيدة أهل السنة والجماعة فيها

الإيمان بالقدر يعني الإيمان بأن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها وكتب في الذكر كل شيء ثم أوجد ما سبق به علمه وإرادته[1]، وجمهور طوائف المسلمين يثبتون القدر، ويقولون إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ويقولون: ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن[2]. والإيمان به ركن من أركان الإيمان.

وللقدر مراتب أربع دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، أذكرها مع أدلتها وبيان عقيدة أهل السنة في كل مرتبة.

المرتبة الأولى: مرتبة العلم

وهي الإيمان بعلم الله تعالى المحيط بكل شيء قبل حدوثها وأنه علم ما كان وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا ما اتفق عليه الأنبياء والرسل وسار عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان[3].

---

(١) فتح الباري (١٥٨/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٢٩).

(٣) شفاء العليل لابن القيم (١٣٣/١ وما بعدها) فقد بسط الأدلة في هذه المسألة.

فالله تعالى علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم وعلم من في الجنة ومن في النار منهم وعلم أرزاقهم وآجالهم وكل شيء، والأدلة على هذه المرتبة كثيرة منها:

قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

وقال جل وعلا: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وفي الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: (مفاتيح الغيب خمس ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ...﴾[1].

ومن الأدلة على هذه المرتبة قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

---

(١) رواه البخاري : كتاب التفسير ، باب [إن الله عنده علم الساعة...] حديث (٤٧٧٨) ورواه في موضع آخر بسند آخر في باب (وعنده مفاتح الغيب...) حديث (٤٦٢٧) فتح الباري (٣٦٨/٨) ، ٦٥٢/٨) دار السلام.

وفي الصحيحين عن عمران بن حصين قال: قال رجل: يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار ؟ قال نعم. قال فلم يعمل العاملون ؟ قال: (كل يعمل لما خلق له أو لما ييسر له)[1].

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة:

وهو أن الله جل وعلا كتب مقادير السماوات والأرض ولم يفرط في شيء، قال الله ﷻ: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قال الإمام ابن كثير[2] في تفسيره: «أي الجميع علمهم عند الله، ولا ينسى واحداً من جميعها من رزقه وتدبيره، سواء كان برياً أوبحرياً...»[3].

وقد تظافرت الأدلة على هذه المرتبة من الكتاب والسنة

---

(١) رواه البخاري : كتاب القدر ، باب جف القلم على علم الله ، حديث (٦٥٩٦) (فتح الباري ٥٩٨/١١) رواه مسلم : كتاب القدر : باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه ، حديث ٦٧٣٧ (شرح النووي ٤١٤/١٦) بلفظ مقارب.

(٢) هو الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، محدث مؤرخ مفسر فقيه من تلاميذ البحر ابن تيمية ، له تصانيف عديدة من أشهرها التفسير المعروف توفي سنة (٧٧٤هـ) معجم المؤلفين [٢٨٣/٢].

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٧٨/٢).

ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨].

٢- قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس/١٢].

قال ابن القيم رحمه الله: «وهو اللوح المحفوظ وهو أم الكتاب وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيء، يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها، وحفظه لها، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه»[(١)].

٣- قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ * وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣].

والأدلة على هذه المرتبة من الكتاب كثيرة، وهي تبين أن الله تعالى قد كتب مقادير الخلائق وما هم عاملون قبل أن يوجدهم.

أما الأدلة من السنة فمنها:

١- عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وعرشه على

---

(١) شفاء العليل (١/١٦٣).

الماء)[1].

٢- عن جابر بن عبد الله قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم قال: «يا رسول الله: بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيما العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما نستقبل ؟ قال: لا، بل فيما جفت فيه الأقلام وجرت به المقادير»[2].

المرتبة الثالثة: الإرادة والمشيئة:

قال ابن القيم: «وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة المعقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتضى على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان ومالم يشأ لم يكن...»[3].

والنصوص الدالة على هذه المرتبة كثيرة منها:

---

(١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ، ح ٦٦٩٠ (مسلم شرح النووي ٤١٩/١٦).

(٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاؤه من سعادته ، ح (٦٦٧٧) (شرح النووي ٤١٣/١٦).

(٣) شفاء العليل (١٧١/١).

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير /٢٩].

٢- قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران / ٤٠].

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس / ٩٩].

وأما من السنة:

فقد جاء في الصحيح عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة على سبعين أمرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل ولم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً إحدى شقيه، فقال النبي ﷺ: (لو قالها لجاهدوا في سبيل الله) [(١)].

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق:

وهو الإيمان بأن الله ﷻ خالق كل شيء فهو خالق كل عامل وعمله وكل متحرك وحركته وكل ساكن وسكونه وما من ذرة في السموات ولا في الأرض إلا والله ﷻ خالقها وخالق حركتها وسكونها.

---

(١) رواه البخاري ، كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة ح (٧٤٦٩) ورواه مسلم كتاب الإيمان ، باب الاستثناء ح (٤٢٦١،٤٢٦٢، ٤٢٦٣ ، ٤٢٦٤ ، ٤٢٦٥ ، ٤٢٦٦).

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة منها:

١- قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، قال ابن القيم: «وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته فإنه الخالق بذاته وصفاته وماسواه مخلوق له»[(١)].

٢- وقال جل وعلا: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات / ٩٦]، قال الإمام البغوي[(٢)] في تفسيره: «فيه دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (تحاج آدم وموسى، قال له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته ؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أمر قد قدر علي قبل أن أخلق)[(٣)].

---

(١) شفاء العليل (١/٢٠٣).

(٢) هو الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، شافعي سلفي ، له تصانيف عديدة من أشهرها شرح السنة ، والتفسير المعروف ، توفي سنة (٥١٦ هـ) سير أعلام النبلاء (١٩/٤٣٩) والنقل من تفسيره [٤ / ٢٣٨].

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عند الله ، ح (٦٦١٤) ورواه مسلم، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ح (٦٦٨٤) =

وعن زيد بن أرقم ﷺ قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم وعذاب القبر اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها)[1]، ففي قوله (آت نفسي تقواها وزكها...) دليل على أن الله هو الفاعل وهو المزكي للنفس وهو الهادي لها جل وعلا.

وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على إثبات هذه المراتب وجاء كلام السلف رحمهم الله في بيانها واضحاً جلياً ونقل منهم لإثبات ذلك من النصوص الشيء الكثير، ولعل مجال البحث لا يسمح بالاستطراد في هذا المبحث والله المعين[2].

=

واللفظ لمسلم ، وفي رواية لهما (فحج آدم موسى).

(١) رواه مسلم ، كتاب الذكر والدعاء ، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ، ح (٦٨٤٤).

(٢) لبسط الأدلة انظر (معارج القبول ٦٢٠/٣ وما بعدها) ،شفاء العليل (١٣٣/١ وما بعدها) ، وانظر: مجموع الفتاوى (١٤٨/٣ ، ٣٠٦/١٦، ١٠٣/١٤)، و(أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم)، رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية، قسم العقيدة، ١٤١١هـ، عبد العزيز بن أحمد الحميدي.

المبحث الثاني

تعريف الاستطاعة لغة واصطلاحاً

الاستطاعة لغة:

مادة (ط و ع) يقال طوع يديه إي منقاد له،والاستطاعة: الإطاقة، إلا أن الفرق بينهما أن الاستطاعة للإنسان خاصة والإطاقة عامة، تقول:الجمل مطيق لحمله ولا تقل مستطيع فهذا الفرق بينهما[1].

والاستطاعة: القدرة على الشيء، وربما قالوا: استطاع يسطيع ويحذفون التاء استثقالاً لها مع الطاء، ويكرهون إدغام التاء فيها فتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً.

وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف / ٩٧]، فإن أصله استطاعوا بالتاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء ليخف اللفظ [2].

---

(١) لسان العرب " ابن منظور " ج٨/٢٤٢ ، المعجم الوسيط " (٣٩٨) إبراهيم مصطفى وآخرون (٥٧٠) ، ومختار الصحاح ، للرازي (١٦٨) ، أساس البلاغة للزمخشري.

(٢) تارج العروس ، للزبيدي ج١١/٣٢٩ ، " القاموس المحيط " للفيروز أبادي (٧٤٥)

قال الراغب الأصفهاني[1]: «والاستطاعة: استفالة من الطوع وذلك وجود ما يصير به الفعل متأتياً وهي عند المحققين اسم للمعاني التي بها يتمكن الإنسان مما يزيده من إحداث الفعل وهي أربعة أشياء: بنية مخصوصة للفاعل، وتصور للفعل، ومادة قابلة لتأثيره، وآلة إن كان الفعل آلياً كالكتابة، فإن الكاتب يحتاج إلى هذه الأربعة في إيجاده للكتابة، وكذلك يقال فلان غير مستطيع للكتابة إذا فقد واحداً من هذه الأربعة فصاعداً، ويضاده العجز وهو أن لايجد أحد هذه الأربعة فصاعداً، ومتى وجد هذه الأربعة كلها فمستطيع مطلقاً ومتى فقدها فعاجز مطلقاً، ومتى وجد بعضها دون بعض فمستطيع من وجه عاجز من وجه، ولأن يوصف بالعجز أولى»[2].

وعلى هذا فالمراد بالاستطاعة لغة الطاقة والقدرة على الشيء.

الاستطاعة شرعاً:

لا تختلف ألفاظ العلماء في تعريف الاستطاعة اصطلاحاً عنها في التعريف اللغوي، فأغلب من عرفها نص على أن المراد بها

---

(١) هو الإمام أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني له آثار أدبية وكتابه في مفردات القرآن معروف مشهور، توفي سنة (٥٠٢هـ) [الأعلام ٢/٢٥٥].

(٢) " المفردات " للأصفهاني (٣١٢).

القدرة على الشئ أو هي صفة إن شاء بها فعل وإن شاء لم يفعل[1]، وقد عرفها الجرجاني[2] بقوله: «هي عرض يخلقه الله في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية»، ثم يقول: «وهي في عرف المتكلمين عبارة عن صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك»[3].

وهذا التعريف متجه إلى الاستطاعة التي مع الفعل، أما الاستطاعة التي تكون قبل الفعل، فهي التي من جهة الصحة، والوسع، والتمكن، وسلامة الآلات.

والاستطاعة في اللغة كما سبق يراد بها القدرة وهي عبارة عن أدنى قوة يتمكن بها المأمور من أداء ما لزمه، بدنياً كان أو مالياً، وهذا النوع من القدرة شرط في حكم كل أمر احترازاً عن تكليف ما ليس في الوسع[4]. وبهذا يتضح أن تعريف الاستطاعة شرعاً يدور حول المعنى اللغوي بأنها قدرة أو وسع الملكف على القيام بما كلف به.

وهي أيضاً صحة الجوارح مع ارتفاع الموانع، فبها يحكم

---

(١) "الموسوعة الفقهية "وزارة الأوقاف الكويتية (٣٣٠/٣) وانظر: "موسوعة في الفقه الإسلامي" [موسوعة جمال (٩٦/٧)].

(٢) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، عالم حكيم له مشاركات في أنواع الفنون ، له أكثر من خمسين مصنفاً، اختلف في وفاته ، ولعلها سنة (٨١٦هـ) [معجم المؤلفين ٢١٦/٧].

(٣) التعريفات (٣٥).

(٤) المرجع السابق (٢٢١) وانظر الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥٩/٢).

على الفاعل بالاستطاعة، وتكون قبل الفعل، وأما ما لا يكون إلا مع الفعل فهي استطاعة أخرى وهي القوة الواردة من الله ﷻ بالعون والتوفيق للمطيع أو الخذلان للعاصي.

المبحث الثالث

أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة:

«مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، مع إيمانهم بالقضاء والقدر وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان ومالم يشأ لم يكن. وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء أن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله»[1].

ولمعرفة العلاقة بين أفعال العباد والاستطاعة لابد من بيان مذاهب الناس في أفعال العباد.

أولاً- فقد ذهبت الجبرية [2]إلى القول بسلب العبد اختياره وقدرته وجعلوه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات ويجعلون أفعاله الاختيارية والاضطرارية من نمط

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٥٩/٨) وانظر (١٤٩/٣) (٣١٦/١٤) ومواضع أخرى.

(٢) الجبرية فرقة ضالة تقول بنفي الفعل عن العبد، وهي جبرية خالصة لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً أو متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة ، وهم فرق عديدة ، وارتبط ظهورها بظهور الجهم بن صفوان، الذي أخذ عن الجعد بن درهم، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٤).

واحد[1].

وقد اتفق كل من كتب عن الجهمية [2] على أنهم جبرية خالصة في مسألة أفعال العباد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأول من ظهر عنه إنكار ذلك - أي أن العبد فاعل حقيقة للفعل- هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور وأنه لا فعل له أصلاً وليس بقادر أصلاً»[3].

وقد نقل العلماء رحمهم الله أقوال الجهمية أتباع الجهم بن صفوان في هذا الأمر لأنهم ليس لهم كتب تعتبر مراجع يستقى منها أصل قولهم وإنما ساق العلماء أقوالهم وأثبتوا بطلان ما ذهبوا إليه ومن هذه الأقوال:

قول الجهم بن صفوان: «لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى فقط وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز»[4].

وقال أبو اليسر البزدوي: «وقالت الجهمية: إن حركات العبد

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤٤٤) وانظر: شرح الطحاوية (٢/٦٣٩).

(٢) هي فرقة جبرية تنسب إلى الجهم بن صفوان الراسبي من أهل خراسان ، له آراء ضالة في مسائل الاعتقاد ، وقد نشر بدعته بين الناس ، مات مقتولاً (١٢٨هـ)، مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٣٣٨).

(٣) الفتاوى (٨/٤٦٠) (شرح قصيدة ابن القيم) لابن عيسى (١/٤٥٧).

(٤) أصول الدين للبغدادي (١٣٤) والفرق بين الفرق (١٩٤).

فعل الله تعالى على الحقيقة وليس للعباد فعل»[1].

وبهذا يتضح أن الجهمية تثبت خلق الله لأفعال العباد، وأنه لا خالق غيره ولكنهم ينفون أن يكون للعبد قدرة أو استطاعة ويجعلونه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات وليس العبد عندهم فاعلاً وليس له قدرة على الفعل أصلاً وإنما تنسب الأفعال إليه تجوزاً ولا فاعل لها حقيقة إلا الله تعالى.

وقد استدلوا على مذهبهم بأدلة كثيرة نذكر منها هنا على سبيل الإجمال ما يلي: قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [سورة الأنفال: ١٧].

ففي هذه الآية نفى ﷻ عن نبيه ﷺ الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا فعل للعبد كما زعموا، ويرد عليهم أن هذه الآية دليل على خلق أفعال العباد، فبين سبحانه أنه خالق أفعال العباد وأنه المحمود على جميع ما صدر منهم من خير لأنه هو الذي وفقهم لذلك وأعانهم عليه [2]. قال شيخ الإسلام:

---

(١) أصول الدين (١٠٠) وهو أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي من علماء الحنفية له تصانيف بديعة ، توفي (٤٩٣هـ)، سير أعلام النبلاء (٤٩/١٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٣٩١/٢).

«وكذلك رمية رسول الله ﷺ أصابت من لم يكن في قدرته أن يصيبه، فكان ما وجد من القتل وإصابة الرمية خارجاً عن قدرتهم المعهودة، فسلبوه لانتفاء قدرتهم عليه، وهذا أصح، وبه يصح الجمع بين النفي والإثبات (وما رميت) أي ما أصبت (إذ رميت) إذ طرحت (ولكن الله رمى) أي أصاب»[1].

وسوف أفصل الرد عليهم بإذن الله عند الحديث عن الاستطاعة.

هذا وقد خالفت الجبرية نصوص الكتاب التي تدل على نسبة الأفعال إلى فاعليها من العباد مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾ [سورة سبأ: ١٣].

كما خالفوا المعقول الظاهر فإن الإنسان يرى فرقاً ضرورياً لا يمكن دفعه أو تجاهله بين أفعاله وحركاته الاضطرارية كالرعدة وحركة العروق النوابض في جسمه وبين ما يفعله

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/٤٠) ، الفرق بين الفرق (١٨٧ ، ٢٩٧) تفسير ابن جرير (١٣/٤٤١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٧٧) معالم التنزيل (١٢/٢٣٨).

باختياره ومشيئته وإرادته كقيامه وقعوده وصلاته وصيامه وغير ذلك، وإلغاء هذا الفرق بين الفعلين والتسوية بينهما قدح في بدهيات العقل ونفي للمسلمات الحسية والعقلية [1].

كما أن هذا المذهب الباطل يستدعي نسبة الأفعال القبيحة والفواحش والآثام إلى الله تعالى إذ هو الفاعل لها حقيقة كما زعموا، فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه[2].

ثانياً- ذهبت المعتزلة[3] إلى القول بنفي خلق الله لأفعال العباد بناءً على أنهم ينزهون الله عن كل قبيح، ويرتبون على ذلك نفي أن يكون تعالى خالقاً لأفعال العباد، لأن فيها ما هو قبيح، يقول القاضي عبد الجبار:«وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٤٦٠) وما بعدها بتصرف ، شفاء العليل (٣٣٣) وما بعدها.

(٢) شفاء العليل (٢/٥٠٩) وانظر المواقف للأيجي (٣١٥).

(٣) فرقة كلامية من القدرية خالفوا الأمة في مسألة مرتكب الكبيرة ومسائل أخرى، وتنسب إلى واصل بن عطاء الغزال (ت١٣١هـ) وهي تعظم العقل وتقدمه على النقل ولها أصول خمسة هي التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منهم، عواد المعتق.

أن يكون خالقاً لأفعال العباد، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان تعالى خالقاً لها، لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»[1].

ويقول أيضاً: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله ﷻ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا محدث سواهم، وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه»[2].

وقد استدلوا بعدد من الأدلة منها قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [سورة الملك: ٣]، فهم يقولون إن نفي التفاوت هنا يدل على نفي التفاوت في الحكمة، وإذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد أن تكون من جهة الله تعالى لاشتمالها على التفاوت وغيره[3].

والرد عليهم أن يقال: إن المراد بالتفاوت هنا من الفوت وهو أن يفوت شيء شيئاً فيقع الخلل لقلة استوائها [أي

(١) شرح الأصول الخمسة (٣٤٥) وصاحبه القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي ، لا تعرف سنة ولادته ، وقد أخطأ كحالة في معجم المؤلفين في تحديدها ، ولي قضاء الري ومات سنة (٤١٥ هـ) (الأعلام) (٤٧/٤).

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣/٨).

(٣) شرح الأصول الخمسة (٣٥٥)

السموات] والمعنى أن خلق السموات في غاية الإتقان... فإذا ثبت هذا بطل استدلالهم بهذه الآية [1].

كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل: ٨٨]. فالله تعالى أتقن كل أفعاله والإتقان يتضمن الإحكام والحسن جميعاً، وأفعال العباد فيها القبيح الذي لا يوصف بذلك فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها[2].

وهذه الآية في الحقيقة رد عليهم لأن الله تعالى أخبر أنه بصنعه أتقن كل شيء وهذا على عمومه وظاهره فالله تعالى صانع كل شيء ومتقنه، وإتقانه له أن خلقه جوهراً أو عرضاً جاريين على رتبة واحدة أبداً وهذا عين الإتقان [3].

ولهم أدلة كثيرة تشبثوا بها في إثبات منهجهم الباطل لإثبات أن العباد فعلوا الأفعال من تصرفهم وأن الله أقدرهم عليها ولكنه لم يخلقها ولم يحدثها فيهم بل هم الخالقون لأفعالهم حقيقة.

والمعتزلة هنا يخالفون القدرية الأولى[4] في هذه المسألة في

---

(١) زاد المسير (٨٧/٨) تفسير الطبري (١٦٥/١٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨٤/١٨) فتح القدير (٢٥٩/٥).

(٢) شرح الأصول الخمسة (٣٥٨).

(٣) الفصل في الملل والنحل (٩٨/٢).

(٤) القدرية الأولى هم أتباع معبد الجهني وغيلان الدمشقي، القائلون بإنكار القدر =

جزء بسيط منها وهو أن الله تعالى علم أفعال العباد قبل كونها.

ثالثاً- ذهبت الأشاعرة[1] إلى الإقرار بخلق الله لأفعال العباد كما قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق لشيء منها سواه»[2]. ويقول كذلك: «وأن سيئات العباد يخلقها الله وأن أعمال العباد يخلقها الله، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا منها شيئاً»[3]. ويقول اللقاني[4] في جوهرة التوحيد:

=

بمعنى العلم والتقدير، وهذه الفرقة انقرضت، وبقيت مقولة القدرية الثانية المثبتين للعلم والكتابة، لكنهم يقولون: إن العبد يخلق فعل نفسه، وهؤلاء هم المعتزلة. (مجلة البحوث الإسلامية، عدد ٣٤، سنة ١٤١٢هـ، (٣٤- ٢٣٥).

(١) مذهب ينسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ولهذا المذهب آراء تخالف أهل السنة ، وقد انتشر هذا المذهب في العالم الإسلامي بكثرة ، وهو يثبت من الصفات سبعاً فقط مع الإقرار بالأسماء.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر (٢٥٤) وهي لأبي الحسن الأشعري ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ، وقد كان معتزلياً ثم سلك مذهب الأشاعرة ثم عاد إلى مذهب أهل السنة على رأي بعض المحققين، توفي سنة (٣٢٤هـ) انظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٢٦).

(٣) المقالات [٢٩١/١].

(٤) هو برهان الدين إبراهيم بن حسن المالكي اللقاني أحد علماء الأشاعرة والمتصوفة له العديد من المؤلفات ، ت [١٠٤١هـ] والبيت من جوهرة التوحيد له (٢١٧)، خلاصة الأثر (١/ ٦).

فخالق لعبده وما عمل موفق لمن أراد أن يصل

قال في الشرح: «والحاصل أن الناس بعد اتفاقهم على أن الله خالق للعباد ولأفعالها الاضطرارية اختلفوا في أفعالهم الاختيارية فنحن نقول: إن الله خالق لها أيضاً»[1].

بهذا يتضح أن الأشاعرة وافقوا أهل السنة في القول بأن الله خالق أفعال العباد، إلا أنهم خالفوهم فيما يتعلق بالعبد الفاعل هل هو فاعل لفعله على الحقيقة وفعله منسوب إليه وعائد إليه حكمه مدحاً وذماً أم لا ؟ وهذا ما سنعرضه عند الحديث عن الاستطاعة بإذن الله.

رابعاً: ذهبت الماتريدية[2] إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله وأنه تعالى خلقها كلها خيراً كانت أو شراً، يقول الماتريدي: «ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال، قوله: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٣-١٤]، فلو لم

(١) الكلام لإبراهيم البيجوري شارح الجوهرة في كتابه [تحفة المريد (٩٩)].

(٢) فرقة تنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى قرية ما تريد إحدى قرى سمرقند وقد توفي سنة (٣٣٣هـ) وهذه الفرقة تجعل مصدر التلقي عندهم العقل وقد خالفوا أهل السنة في كثير من مسائل الاعتقاد [منهج الماتريدية في العقيدة، د. الخميس] [الماتريدية لأحمد الحربي].

يكن جل ثناؤه خالقاً لما يجهر ويخفى لم يكن ليحتج به على علمه»[1]. ويقول التفتازاني: «والله تعالى خالق لأفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان»[2]، وهذا القول من الماتريدية هو الحق، ولكنهم حاولوا التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم حيث قالوا: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد مع اختلاف كبير بينهم في بيان معنى الكسب، وحاصل كلامهم أن المؤثر في أصل الفعل قدرة الله تعالى، والمؤثر في صفة الفعل قدرة العبد وتأثير العبد هذا هو الكسب عندهم.

وسيأتي بيان هذا بإذن الله تعالى عند الحديث عن الاستطاعة ولإيضاح العلاقة بين الحديث عن خلق أفعال العباد وبين موضوع البحث وهو الاستطاعة نقول إن مراتب القدر الأربعة السابقة وقع فيها الخلاف فلم ينكر مرتبة العلم والكتابة إلا غلاة القدرية، أما بقية الطوائف فهم مقرون بهاتين المرتبتين، وأما مرتبتا المشيئة والإرادة، والخلق فقد وقع فيهما الخلاف على

---

(١) التوحيد : (٢٥٤).

(٢) شرح العقائد النسفية (٥٤)، وهي لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ولد في تفتازان من مدن خراسان ، وله عناية بالعربية والمنطق ، توفي سنة (٧٩٣هـ) [الأعلام ٢١٩/٧].

قولين:

أحدهما: إنكار هاتين المرتبتين، وهذا مذهب المعتزلة ومن وافقهم الذين يقولون إن الله لا يريد الكفر والمعاصي ويقولون إن الله لا يخلق أفعال العباد وإنما هم الخالقون لها.

الثاني: الإقرار بهاتين المرتبتين وهذا قول جمهور أهل السنة والجهمية والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم، ولكن أفعال العباد لها متعلقان أحدهما بالخالق تعالى، فهذا اتفق فيه أهل السنة والأشاعرة على أن الله خالق أفعال العباد، والثاني بالعبد، وهل له قدرة أولا، وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة،؟ وهذا ما وقع فيه الخلاف، وهذه القدرة التي بها يتمكن العبد من الفعل هي التي تسمى الاستطاعة[1]. وبالتالي فإن علاقة الاستطاعة بأفعال العباد تظهر جلية من خلال تحديد القول في أفعال العباد، إذ جعلت كل فرقة رأيها في الاستطاعة مبنياً على رأيها في خلق أفعال العباد حيث لم يتضح لهم الفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول، فالمعتزلة لم تتصور أن يكون الله تعالى هو الخالق للفعل فنفوا عنه ذلك، فمادام العبد هو الفاعل الحقيقي

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣٣٠/٣) أفعال العباد (١٢ وما بعدها) شفاء العليل (٣٦٣/١) مجموع الفتاوى (٤٠٧/٨وما بعدها) شرح الطحاوية (٦٣٩/٢ وما بعدها).

للفعل فلابد أن يكون هو المحدث الخالق له، أما الجبرية الجهمية ومن على شاكلتهم فكانوا على النقيض حيث رأوا المسألة من جهة أخرى، فما دام أن الله هو الخالق للفعل فلابد أن يكون هو الفاعل له، بينما سلكت الأشاعرة ومن معهم مسلكاً آخر حتى لا يقعوا في مثل ما وقعت فيه الجهمية فقالوا بالكسب وهو حقيقة يؤول إلى الجبر والله المستعان[1].

(١) انظر شفاء العليل (٣٩٩/١) ، (٢ / ٤٤٨) مجموع الفتاوى (٤٦٨/٨) والفصل في الملل والأهواء والنحل (٨٦/٢).

الفصل الثاني

أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها

ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: قول الجهمية في الاستطاعة

المبحث الثاني: قول المعتزلة في الاستطاعة.

المبحث الثالث: قول الأشاعرة في الاستطاعة.

المبحث الرابع: قول الماتريدية في الاستطاعة.

المبحث الأول

قول الجهمية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها

سبق بيان رأي الجبرية (الجهمية) في مسألة خلق أفعال العباد، فهم يسلبون العبد اختياره وقدرته ويجعلونه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى فقط وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، ولهذا فقد نفوا أن يكون للعبد أي استطاعة لا قبل الفعل ولا معه، بل جعلوا الكفر والفسوق والعصيان وغيرها من الأفعال القبيحة جعلوها من فعل الله وليست أفعالاً للعباد، فالقدرة منفية والعبد مرغم على الإرادة وقد خضع لمشيئة الله في الفعل فيصير الفعل كله لله بلا اختيار للعبد، ففعله بعد أن حدث كحركات الأشجار.

فهم إذاً أثبتوا القدرة وآمنوا بأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولكنهم غلوا حتى نفوا الحكم وتأثير الأسباب بل انكروا أن يكون للإنسان فعل يفعله بقدرته، وقد تعلقوا ببعض آي الكتاب العزيز مما فيه نسبة الخلق كله

والفعل إلى الله تعالى، كقوله جل وعلا: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].وقوله سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.[سورة الرعد: ١٦]. وقوله جل وعلا: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

وغيرها من الأدلة الصحيحة التي تدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته وأنه لا خالق غيره، وأنه على كل شيء قدير، ولا يستثنى من هذا العموم فرد من أفراد الممكنات، وهذا حق ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً فاعلاً بمشيته وقدرته، وأنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به، وأنها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله.

وهؤلاء الغلاة من الجبرية احتجوا بمشيئة الله العامة وقدره على محبته لما شاءه ورضاه به، وإذنه فيه، فجمعوا بين أنواع من الضلال: معارضة الأمر بالقدر ودفعه به، والإخبار عن الله أنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر[1].

(١) شفاء العليل (١٩٩/١) مجموع الفتاوى (٤٦٠/٨) ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٦١٠/٢) وانظر الفتاوى (٢٧٧/١٧ – ٢٨٢ =

قال الشهرستاني[1] بعد أن عد الجهمية من الجبرية الخالصة ونقل أقوال الجهم قال: «ومنها قوله في القدرة الحادثة أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال كلها جبر.. وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً»[2].

وهؤلاء ينفون الاستطاعة عن العبد بموجب الأدلة السابقة، فيقولون إن الله نفى القدرة والاستطاعة عن العبد كما في قوله سبحانه: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. فهم نظروا إلى المسألة من جهتين: ما يتعلق بالله وأنه خالق كل شيء وهذا حق وصدق وما يتعلق بالعبد فنفوا عنه القدرة لعدم فهمهم مراد الأدلة.

=

)، والإذن هنا نوعان: شرعي، وقدري، ومعلوم أنهم احتجوا بالقدري.

(١) هو أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، أشعري المذهب ولد سنة ٤٦٧هـ ، وله مصنفات عديدة ، توفي سنة (٥٤٨ هـ) [الأعلام ١٣٨/٢].

(٢) الملل والنحل (٨٧/١).

وغاية ما عندهم من الأدلة إنما تدل على انفراد الله بالخلق وأنه خالق أفعال العباد وكل دليل يقيمه الجبري على ذلك لا يدل على نفي القدرة للعبد.

وأدلة الكتاب والسنة الكثيرة تدل على نسبة الأفعال إلى فاعليها من العباد وأنهم فاعلون لها، وأن لهم قدرة واستطاعة بها يفعلون.

أما إحداث الله سبحانه لأفعال العباد فهو بمعنى أنه خلقها منفصلة عنهم قائمة بمحلها وهو العبد، فجعل العبد فاعلاً لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته، وكلا من الإحداثين مستلزم للآخر، ولكن جهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له، قائم بالمخلوق مفعول له لا فعل، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به يعود إليه حكمه ويشتق له منه اسمه.

وقد أضاف الله سبحانه كثيراً من الحوادث إليه وأضافها إلى بعض مخلوقاته كقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر:٤٢].

وقال سبحانه: ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٧٣]. وقال: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا

بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه إذ هي واقعة بخلقه ومشيئته وقضائه وأضافها إلى أسبابها إذ هو الذي جعلها أسباباً لحصولها، فلا تنافي بين الإضافتين ولا تناقض بين السببين، وإذا كان كذلك تبين أن إضافة الفعل الاختياري إلى الحيوان بطريق التسبيب وقيامه به ووقوعه بإرادته لا ينافي إضافته إلى الرب سبحانه خلقاً ومشيئة وقدراً[1].

فمن المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم ، والقرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

وقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ١٠٧].

---

(١) شفاء العليل (٥٠٣/٢) بتصرف، مجموع الفتاوى (٤٥٩/٨)، شرح العقيدة الطحاوية، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٧١- ٢٩١).

والشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله ويكون حسنه له أو سيئه، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها. فإذا قال أحد إن هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد نقول له إذا أردت أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وصريح العقل، ولكن من قال هي فعل الله وأراد بها أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق[1].

وبهذا يتضح أن ما ذهبت إليه الجهمية من نفي الاستطاعة للعبد باطل لا أساس له. وأن فهمهم لهذا الرأي بناء على قولهم إن الله خالق أفعال العباد فهم خاطئ مع أن قولهم حق ولكن النتيجة لفهمه صارت خطأ فنفوا أي قدرة أو استطاعة للعبد فضلوا في هذا الباب.

أما نفيهم الاستطاعة بناء على قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ... ﴾ [هود: ٢٠]. فهذه الآية وما شابهها يراد بها نفي الاستطاعة المقارنة للفعل[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢٠/٨ – ١٢٢) بتصرف، وانظر أيضاً نفس المصدر (١١٩/٢) ، (٢٣٠/٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠٣/١٤) ، (٣٤٢/١٥) درء تعارض العقل والنقل (٦١/١).

فالاستطاعة كما سيأتي إما مثبتة وهي التي أعطيت للجميع عدلاً منه سبحانه فلم يكلف الله المجنون من الكفار مثلاً ويرفع التكليف عن المجنون من المؤمنين وإنما هم في هذا التكليف ورفعه سواء، أما التي مع الفعل فأُعِينَ المؤمن بسبب إيمانه وسلوكه طريق الصلاح، وخذل الكافر وحرم بسبب عصيانه وضلاله.

ولو كان المراد نفي الاستطاعة عن العباد عموماً في هذه الآية لفهمنا أن المنفي في الآية الآلة، وهذا لا يقول به أحد، فوجب حمل المراد على نفي دلالة الخير والتوفيق للنفع.

وأمثال هذه الآية كثير، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠٠ – ١٠١][1].

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢٩/٨) ، (١٠ / ٣٢).

المبحث الثاني

قول المعتزلة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها

المعتزلة يوافقون القدرية في أن العباد خالقون أفعالهم وأن الله أقدرهم على ذلك ولكنهم خالفوا أهل السنة في اعتبارهم القدرة والاستطاعة قبل الفعل فقط وهي قدرة عليه وعلى ضده وهي غير موجبة للفعل فهي عندهم مؤثرة على سبيل الاستقلال والاختراع والابتداع.

وبحث الاستطاعة كان بسبب نظر المعتزلة وقولهم إن الناس في فعل الله سواء أي أنهم أعطوا شيئاً واحداً فالصالح المؤمن والطالح الكافر مكنوا من الفعل على حد سواء، فهذا فعل الخير وهذا فعل الشر بمحض إرادة كل واحد منهما، فأثبتوا استطاعة للعبد قبل الفعل وهي التي يتعلق بها سلامة الجوارح وامتناع العوارض، ولكنهم نفوا الأمر الزائد الذي خص الله به هذا وحرم منه ذاك، لأن العبد عندهم هو الخالق لفعل نفسه فبالتالي لو جعل هذا مستطيعاً وهذا غير مستطيع لكان الناس في حق الله تعالى ليسوا سواء، وهذا ظلم لا يليق بالله - كما زعموا - إذ الله تعالى لا يفعل بالعباد كلهم إلا ماهو أصلح لهم في دينهم

وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به، وهو جل وعلا لا يدخر عنهم شيئاً يعلم أنهم محتاجون إليه في أداء ما كلفهم به [1].

وقبل عرض مجمل أقوالهم وأدلتهم نقول إن الفعل لا يكون ولا يحصل إلا بوجود ثلاثة أشياء:

أ- القدرة التامة على إيجاد الفعل وهي التي يتمكن الإنسان بوجودها من الفعل وهي في سلامة الجوارح وامتناع العوارض، فإذا لم يكن عند الفاعل قدرة على الفعل فلا يقع، فالمشلول مثلاً لا يقدر على السير لزوال القدرة التامة عنده والأعمى لا يرى النور، والميت لا يتكلم وهكذا [2].

ب- الإرادة الجازمة غير المترددة، فقد يكون العبد قادراً لكنه غير مريد للفعل فهذا لا يحصل الفعل منه بمجرد القدرة، فالسليم المعافى في قدميه يستطيع المشي لكنه إذ لم يرد المشي فلن يمشي.

ج- إرادة الله وقدرته ومشيئته أن يحصل الفعل فيعين العبد عليه بالتوفيق والهداية له وإعدام العوارض والموانع [3].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٦٨/٢ وما بعدها) بتصرف، ومجموع الفتاوى (١٧٢/١٨) (١٤١/١٨ – ١٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٠٧/٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ وغيرها).

(٣) انظر مواضع عديدة في مجموع الفتاوى (١٢/٨ ، ١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٨٩) (
=

فالمعتزلة هنا نظروا إلى الفعل بناء على قولهم بأن الله لا يخلق أفعال العباد بل العباد خالقون لها فقالوا: القدرة بيد العبد فهو الخالق لفعل نفسه، والإرادة الجازمة موجودة فلا علاقة لفعل الله بفعل العبد، فالعبد هو الذي خلق الفعل والإرادة توجهت إليه، والقدرة والإرادة يستوي الناس فيها، فخلق أهل الطاعة أفعال الطاعات، وخلق أهل المعاصي أفعال المعاصي، فلا تكون القدرة والاستطاعة إلا قبل الفعل فقط.

والسبب كما سبق أن المعتزلة جعلوا الظلم واحداً فنفوا خلق الله لأفعال العباد حتى لا يكون الله ظالماً عندهم بخلق أفعال العاصين وتعذيبهم عليها فنفوا لهذا خلق الله لأفعال العباد ثم نفوا الاستطاعة المقارنة للفعل[1].

يقول القاضي عبد الجبار: «إن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا [يقصد أفعال العباد] ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصرفنا، مع سلامة الأحوال»[2]، ومراده هنا أن الأفعال تحصل على مقتضى القصد والإرادة

=

٢٣١/١٢) وغيرها.

(١) المعتزلة وأصولهم الخمسة ١٦٨ – ٢٠٢.

(٢) شرح الأصول الخمسة (٣٣٦)، وانظر: المحيط بالتكليف (٣٤٠).

للإنسان وليس بخلق الله تعالى لها، ومن ثم يكون وقوع الكسب من الخلق على حسب القصد منهم.

والرد عليهم أن نقول:

١- الاستدلال عند المعتزلة مبناه على العقل ثم النقل وهذا يجعل استدلالهم مبنياً على غير أساس: «فقد اعتمد المعتزلة على العقل، ووثقوا بحكمه في التحسين والتقبيح دونما حاجة إلى النصوص والمأثورات، بل أوجبوا عرض هذه النصوص على العقل، فهو الحكم الذي يميز صحيحها من منحولها... »[(١)] فكيف يستقيم الحال إذا قدمت العقول على نصوص الوحي، ثم أي عقل نقدم ؟!

٢- أهل السنة والجماعة يقولون: إن العبد له قدرة وإرادة وهو فاعل حقيقة، وما تذكره المعتزلة من الفرق الضروري بين الأفعال الاختيارية الواقعة بحسب مقصودنا ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية كله حق.

قال شارح الطحاوية[(٢)]: «وإذا ثبت كون العبد فاعلاً، فأفعاله

---

(١) الإسلام وفلسفة الحكم لمحمد عمارة ص (٢١٥)، وانظر: المغني (٣٧٥/١١) (٢٨٠/١٣) (١٥١/١٢).

(٢) هو الإمام االقاضي على بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي فقيه ، ولي القضاء بدمشق ، توفي سنة ٧٩٢هـ [ا لدرر الكامنة (١٥٩/٣)].

نوعان: نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفة له، ولا يكون فعلاً كحركات المرتعش.

ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية، والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له»[1].

فهذا الفرق المذكور صحيح لكنه لا يفيد إلا أن العبد فاعل لفعله حقيقة متصف به يعود إليه حكمه، وأن له مشيئة واختياراً وقدرة على فعله لا أنه يفيد أن فعل العبد غير مخلوق لله كما زعمت المعتزلة، فالحق في إثبات هذا الفرق متوسط بين الجبرية الجهمية والقدرية المعتزلة، فالجبرية ألغت هذا الفرق الضروري بالكلية فخالفوا المعقول والمنقول، والقدرية غلت فيه حتى أخرجت فعل العبد الاختياري من أن يكون مخلوقاً لله تعالى مما حدا بهم إلى نفي الاستطاعة المقارنة.

٣- قال القاضي المعتزلي: «إنه يجب لو خلق الله تعالى أفعال العباد أن تكون المعاصي بقضائه وقدره فكان يجب أن يقال: إن الله سبحانه قضى الكفر والمعاصي على الكافر

---

(١) شرح الطحاوية (٢/٦٥٠).

والعاصي، كما يقال: إنه قضى السموات والأرضين وقدرها...»[1]، والقصد من هذا القول إلزام مثبتي القدر والقائلين بخلق الله لأفعال العباد بالرضى بالكفر والمعاصي لأنها بقضاء الله وقدره وخلقه أو عدم الرضا بتقدير الله وقضائه[2].

وهذا القول منهم باطل فنحن لا نسلم أن الرضا واجب بكل المقتضيات ولا دليل على وجوب ذلك، والرضا بكل ما يخلقه الله ويقدره، لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قال أحد من السلف به، ولكن الواجب الرضا بالأمر الشرعي منه ﷻ وكما يشرع الرضا بما يرضى الله به، والله قد أخبر أنه ﴿لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وهذا الكفر والفساد موجود من أقوال وأفعال العباد وقد أخبر تعالى أنه لا يرضاه، وإذا لم يرضه فكيف يؤمر العبد أن يرضاه ؟ والله تعالى يفعل ما يفعله لحكمة يعلمها سبحانه، فالمعاصي والعقوبات يخلقها لما له في ذلك من الحكمة، حتى إن الإنسان قد يفعل ما يكرهه كشربه الدواء الكريه لما له فيه من الحكمة التي يحبها في

---

(١) المغني (٢٤٨/٨).

(٢) انظر بسط الأدلة والردود في الفصل لابن حزم (٨٦/٢ وما بعدها) ومنهاج السنة (٢٠٣/٣ وما بعدها) ومخطوطة أفعال العباد (١٣٥) وما بعدها.

الصحة والعافية، فالعبد عليه أن يوافق ربه فيكره الذنوب ويمقتها ويبغضها لأن الله يبغضها [1].

وبهذا يتضح بطلان قولهم بوجوب الرضا بالكفر ما دام الله هو الخالق لأفعال العباد أو نفي أن يكون هو الخالق لها، فكلا الأمرين لا مستلزم له، والصواب ما رجحه العلماء رحمهم الله في المسألة أن الله خلق أفعال العباد وأقدرهم على الإيمان والكفر فمن آمن فلنفسه ومن كفر فعليها، فإذا كان كذلك فلاصحة لنفي الاستطاعة المقارنة للفعل بناء على القول السابق لبطلانه.

٤- قال عبد الجبار: «لو كان تعالى هو الخالق لفعلهم لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيحه والمدح على حسنه لأن استحقاق الذم على فعل الغير لا يصح»[2]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلم الله بذلك وكتابته له بل ومشيئته لكل شيء وخلقه لكل شيء لا يمنع المدح والذم والثواب والعقاب»[3].

---

(١) انظر بسط المسألة مع ما سبق ذكره في مجموع الفتاوى (١٩٠/٨) شفاء العليل (٥٣٧/٢) الحكمة والتعليل في افعال الله للمدخلي.

(٢) المغني (١٩٣/٨) وانظر المنية والأمل لابن المرتضى ص٣٥ ، الإنصاف للباقلاني ص١٥٥.

(٣) الفتاوى (٥١٧/٨) وانظر (٣٨٩/٨).

وأهل السنة يقولون إن العبد فاعل لفعله حقيقة بإرادته ومشيئته وبناء عليه فهو يستحق نتيجة عمله من مدح وثواب أو ذم وعقاب، والقرآن ملئ بمدح العباد وذمهم على حسب أعمالهم. كما لا يلزم من قولنا إن أفعال العباد مخلوقة أن يكون العبد مجبوراً على أعماله، فإن الجبر الذي أنكره سلف الأمة هو أن يكون الفعل صادراً عن الشيء من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار مثل: هبوب الرياح وحركة الأشجار، أما الأفعال الاختيارية فهي التي يتعلق بها الأمر والنهي وبالتالي المدح والذم[1].

أما ادعاء القاضي أن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يصح فهذا ادعاء باطل لأنه أراد بقوله فعل الغير أنه فعل لله إذا قلنا بخلق أفعال العباد، وقد قلنا بالفرق بين الفاعل والمفعول وأثبتنا أن أفعال العباد أفعال لهم ليست أفعالاً لغيرهم وليست أفعالاً لله تعالى بل هي مفعولة مخلوقة له تعالى.

ونحن لا نقول إن المدح والثواب ولا الذم والعقاب يحصل بفعل الفاعل منا حتى يوجب ذلك كونه خلقاً له واختراعاً، بل نقول: إن ذلك يحصل بحكم الله تعالى، ويجب ويستحق

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٨، ٣٩٣، ٤٦٣، ٥٠١ وغيرها) (١٤/٢٧٠).

بحكمه... فإذا كان الثواب والعقاب يحصل بحكم الله تعالى، لم يلزم منافاة بين خلق الله تعالى لأفعال العباد وإثابتهم أو عقابهم عليها، إضافة إلى هذا فإن الإثابة والعقاب على الاكتساب لا على الخلق[1].

وبهذا تبطل شبه المعتزلة في هذا الأمر، ويثبت خلق الله تعالى لأفعال العباده وإقداره على الطاعة وحرمانه للعاصي من المعونة لحكمة يعلمها سبحانه.

٥- قالت المعتزلة إن تعذيب الله العبد على كفره وذنوبه مع أنه تعالى هو الخالق لفعله ينافي العدل وفيه تجوير لله تعالى ونسبة الظلم إليه، فكيف يخلق الله فعله ثم يسلبه الاستطاعة المقارنة للفعل ثم يعذبه، فإذاً لابد من القول بعدم خلق أفعال العباد من الله وبالتالي لا استطاعة مقارنة للفعل وإنما الاستطاعة تكون قبل الفعل[2].

والرد عليهم في هذه الشبهة يكون بأمور منها:

أن الله تعالى نزه نفسه عن الظلم وأخبر أنه لا يظلم وحرم

---

(١) المعتزلة وأصولهم الخمسة (١٧٦) وما بعدها بتصرف ، والفصل لابن حزم (١٠٠/٢ وما بعدها).

(٢) أقوالهم في هذا متفرقة في الكتب التالية ، المغني (١٧٣/٨) ، شرح الأصول الخمسة (٣٤٥).

الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصلت: ٤٦]، لكن المعتزلة فهموا أن الظلم المنزه هو نظير الظلم من الآدميين وهذا بسبب أنهم نظروا إلى أفعال الله فما كان حسناً عند الإنسان كان حسناً من الله وما كان قبيحاً عند الناس كان قبيحاً من الله وهذا مناط الضلال عندهم في هذه المسألة.

فقالوا: «إن الظلم منه سبحانه هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد حتى كانوا ممثلة الأفعال، وقالوا عن هذا: إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالما له.. وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدراً ظلم له ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به بسبب استحقاق ذلك ومن لم يقم وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى»[1].

أما أهل السنة فقالوا إن الظلم مقدور ممكن والله تعالى منزه عن الظلم لا يفعله لعدله، ولهذا مدح الله سبحانه نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً والمدح إنما يكون بترك المقدور

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣٨/١٨ وما بعدها) بتصرف وانظر (٥٠٥/٨) وشرح الطحاوية (٦٤٥/٢).

عليه لا بترك الممتنع.

والله تعالى لما خلق أفعال العباد وخص أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة لم يكن هذا من الظلم في شيء [1]، لأن هذا التفضيل منه سبحانه كما قال جل وعلا: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧] مثل تخصيص هذا بمزيد العلم والصحة والجمال.. ثم إن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والله تعالى منزه عن هذا، فمن قال إن خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم، كان بمنزلة من يقول: خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم وهذا لا يقول به عاقل[2].

وقد ذكر شارح الطحاوية كلاماً طويلاً حول ابتلاء العبد بالذنوب وإن كانت خلقاً لله فهي عقوبة على ذنوب قبلها فالذنب يكسب الذنب، والذنب الأول عقوبة على عدم فعل ما خلق له وهو عبادة الله تعالى، فزين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي لأنه صادف قلباً خالياً فتمكن منه الشيطان[3].

٦- أما المعتزلة فلا يعولون على النصوص الشرعية في مقام

---

(١) منهاج السنة (١/١٣٥) ، (٢/٣١١) مجموع الفتاوى (١٨/١٣٦).

(٢) منهاج السنة (١/١٣٨) ، مجموع الفتاوى (٨/٥٠٥) ، (١٨/١٤١).

(٣) شرح الطحاوية (٢/٦٤٥) بتصرف.

الاحتجاج على مسائل العدل عندهم، ومع ذلك فهم ينظرون إلى النصوص التي يوردونها نظرة جزئية، فيجعلون مدلولها الظاهر متمسكاً لهم، فنظروا إلى النصوص التي تدل على إضافة الفعل عموماً إلى فاعله من العباد، والتي تدل على أن الله أحسن كل شيء خلقه وأتقنه وأنه لا تفاوت في خلقه وعلى ذلك فليست أفعال العباد مخلوقة له سبحانه لأن منها ما هو سيئ وقبيح ومنها ما ليس بمتقن، كما نظروا إلى النصوص التي تنزه الله عن إضافة الشر إليه وتضيف السيئة والمعصية والأفعال القبيحة إلى العباد فنفوا أن تكون خلقاً لله.

واستدلالهم بها لا يصح لأن لكل آية دلالة تخصها دون نفي الدلالة الأخرى كما سبق بيانه عند الحديث عن خلق أفعال العباد [1]، فلا تناقض بين كون فعل الله وخلقه حسناً متقناً ووجود القبائح والمعاصي التي هي من مخلوقات الله، فخلق الله الذي هو فعله، وصفته كله حسن وخير، أما مخلوقاته فهي موطن الانقسام.

٧- أوّلت المعتزلة الآيات التي جاء فيها ذكر هداية الله لعباده المؤمنين وإضلاله للكافرين بتأويلات كثيرة تدل على هربهم من

(١) شرح الأصول الخمسة (١٣٣) ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (١/٣٢٤) (٢/٦١٢ وما بعدها) ، المواقف (٣٢١) وما بعدها.

القول بهداية التوفيق والإلهام، فقسموا أنواع الهداية الواردة في النصوص الشرعية إلى أربعة أقسام، واستدلوا لها وقرروها كما يلي:

أ- هداية الدلالة والبيان وهذه عامة في كل مكلف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [سورة الإنسان: ٣].

ب- هداية بمعنى زيادة هدى وهي خاصة لمن اهتدى وآمن، كما قال سبحانه ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

ج- هداية بمعنى الثواب، لأنه تعالى المختص بأن يثيب دون غيره وذلك مما يختص به المؤمن كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤، ٥].

د- هداية بمعنى الأخذ بهم في طريق الفوز والنجاة، وذلك أيضاً مما يختص به المؤمن كما قال تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. فنلاحظ هنا أن هذه الأقسام التي ذكروها ليس فيها ذكر ولا إشارة إلى هداية التوفيق والإلهام، حيث نفوا هذا النوع من الهداية صريحاً، يقول القاضي المعتزلي: «فأما إضافة الهدى بمعنى خلق الإيمان والطاعة فغير موجود في اللغة ولا في الكتاب وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى ويوصف تعالى من حيث دله وسهل سبيله إليه بأنه

هداه»[1].

كما أولوا النصوص التي ورد فيها إضلال الله تعالى لبعض خلقه ولم يذكروا منها خلق الله وإرادته لذلك، بل صرحوا بأن ذلك لايجوز عليه سبحانه كما سبق وأن كل إضلال أضل الله به العباد، فإنما هو عقوبة لهم على كفرهم وفسقهم [2].

أما إنكارهم لهداية التوفيق والإلهام فهو إنكار لما ورد في صريح النصوص الشرعية كما قال سبحانه: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]، فالهدى فعل الله، والاهتداء فعل العبد، وكما قال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، فالهدي كله من الله، ولولا هدايته لهم ما اهتدوا.

وقد جاء الجمع بين الهداية التي أقر بها المعتزلة وهي الدلالة والبيان والتي أنكروها وهي التوفيق والإلهام كما في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾

---

(١) متشابه القرآن (٦٥)، وانظر: الفصل (٧٦/٢) وبدائع الفوائد (٣٢/٢ وما بعدها).

(٢) انظر رسائل العدل والتوحيد (٢٣٢)، المغني (١٧٠/٨ وما بعدها) المواقف (٣١٩) ، الانتصار لابن خياط (١٨٢) ، متشابه القرآن (٦٧وما بعدها)، وانظر: تأويل آيات الهداية في تفسير الكشاف (١٦/٢) ، (١٥٨/١) ، (٤٢٦/٢).

[القصص: ٥٦].

وكما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] . قال ابن القيم رحمه الله: «جمع سبحانه بين الهدايتين: العامة والخاصة، فعم بالدعوة حجة منه وعدلاً، وخص بالهداية نعمة منه وفضلاً»[1].

وأما تأويلهم بعض نصوص الإضلال بأن الله وجده ضالاً فأضله فنقول لهم ليس في كلام العرب ما يدل على هذا المعنى، وسياق النصوص الشرعية يبطل كل هذه التأويلات [2].

وبعد هذا تتضح جملة من الأمور التي أراد المعتزلة التشكيك فيها، ومن أهم هذه الأمور:

- قدرة العبد على الفعل هل هو الذي أوجدها لنفسه أم الله تعالى الذي خلقها فيه ؟ الجواب: أن الله تعالى خلقها فيه وأعانه على الفعل بفضله سبحانه.
- الإرادة الجازمة التي صدرت من العبد للفعل هل هي باختيار منه أم فرضت عليه ؟ لاشك أنها باختيار منه.

وعلى هذا فالعبد فاعل لفعله بإرادته والله هو الخالق لفعل

---

(١) شفاء العليل (١/٢٦٥).

(٢) الإبانة للأشعري (٦٦).

العبد المعين له، فالاستطاعة تكون قبل الفعل ومقارنة له.

والخلاصة أن المعتزلة خالفوا أهل السنة في مرتبتي القدر فأنكروا المشيئة والخلق ونسبوها للعبد وجعلوه خالقاً لفعل نفسه وأنكروا بهذا الاستطاعة المقارنة للفعل وأثبتوا الاستطاعة قبل الفعل وهي التمكن وسلامة الآلات وامتناع العوارض.

المبحث الثالث

قول الأشاعرة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها

سبق أن الأشاعرة وافقوا أهل السنة في القول بخلق الله لأفعال العباد وإقرارهم بمراتب القدر الأربعة إلا أنهم خالفوا في مسألة الاستطاعة فقالوا إن الاستطاعة مع الفعل لايجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه، بل هي مقارنة له، وهي من الله تعالى، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له، فيكونون قد خالفوا أهل السنة في متعلق أفعال العباد بهم وهذا محك الخلاف ومحور الحديث.

قال الفخر الرازي[1]: «قلنا إن القدرة عرض فلا تكون باقية، فلو تقدمت على الفعل لاستحال أن يكون قادراً على الفعل لأن حال وجود القدرة ليس إلا عدم الفعل، والعدم المستمر، يستحيل أن يكون مقدوراً وحال حصول الفعل لا قدرة»[2] ويقول

---

(١) هو فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي القرشي يقال له ابن خطيب الري ، مفسر، أصولي، متكلم، له كثير من الكتب منها التفسير المشهور (مفاتيح الغيب) توفي في هرات سنة ٦٠٦ هـ [الوفيات ٤٧٤/١].

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٥٢).

الباقلاني[1]: «ويجب أن يعلم أن الاستطاعة للعبد تكون مع الفعل لايجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها عنه كعلم الخلق وإدراكهم، لايجوز تقديم العلم على المعلوم ولا الإدراك على المدرك. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١] يعني قبولاً عند الدعوة، يعني أنه لم يكن لهم استطاعة عند مفارقة الدعوة، فيحصل معها القبول، وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥]، وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لكان يقول: قد جعلتك مقيماً، ولم يكن لسؤاله معنى، لأنه سئل في شيء قد أعطيه وهو قادر عليه. و أيضاً قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن للسؤال فيها معنى، ولأن القدرة الحادثة لو تقدمت على الفعل لوجد الفعل بغير قدرة، لأنها عرض، والعرض لا يبقى، ولا يصح أن يوجد بعد الفعل، وأيضاً لأنه لا

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي أبو بكر الباقلاني البصري ، أشعري ، سكن بغداد وله تصانيف في مذهبه، توفي سنة ٤٠٣هـ [الأعلام (١٧٦/٦)].

يكون فاعلاً من غير قدرة، فلم يبق إلا أنها مع الفعل [1].

بل لقد صرح بعض المتأخرين منهم أن العبد مجبور في جميع أفعاله [2]، إلا أن جمهورهم قالوا بأن للعبد كسباً وهو ليس مجبوراً على فعله، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي من ثواب الطاعة وعقاب المعصية [3]، فالأشاعرة أخرجوا مصطلحاً جديداً وهو اقتران الفعل الذي يحدثه العبد بفعل الله جل وعلا، فالفعل فعل الله والعبد حصل له العمل، لكن النتيجة هي الكسب، فالعبد في الظاهر يعمل باختياره ولكنه في الباطن مفعول به، وهذا القول في ظاهره يرجع إلى الجبر، فالكسب عندهم عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها أثر فيه، وعليه فما دام العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، فالزعم بأنه كاسب وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له، فإنه لايمكن أن يوجد فرق بين الفعل الذي نفي عن

---

(١) الإنصاف (٤٦ – ٤٧)، وانظر: المواقف في علم الكلام (١٥٣)، ورسالة التوحيد (٧٥).

(٢) كما قرره الآيجي في المواقف (٣٢٤)، وهو من أهم كتبهم كما يقول المحمود في رسالته عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة.

(٣) الإنصاف (٤٥).

العبد والكسب الذي أثبت له.

بل لقد شنع المعتزلة على الأشاعرة في قولهم هذا حيث إنه يرجع في حقيقته إلى الجبر فهم يفرقون بين الفعل والكسب فالعبد عندهم مجرد مكتسب للفعل، والفاعل للفعل على الحقيقة هو الله وليس العبد، فمثلاً لو وقع الكذب من العبد فإنهم يرون أن الفاعل للكذب حقيقة هو الله، والعبد إنما يسمى كاذباً لأن الكذب قام به وفعل به، وهكذا الحركة وسائر الأفعال[1].

وقد اختلفت تعريفاتهم للكسب، ولكن المرجع في هذا ما رآه الأشعري حيث عرفه بقوله: «أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته»[2]، كما أنه يرى أن الاستطاعة لاتكون إلا مع الفعل وليس للعبد استطاعة وقدرة قبله، وهذه الاستطاعة والقدرة هي التي بها يتحقق الفعل وأن الإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره لأنه يكون تارة مستطيعاً وتارة عاجزاً كما يكون تارة عالماً وتارة غير عالم، فوجب أن يكون مستطيعاً بمعنى هو غيره؛ لأنه لو كان مستطيعاً بنفسه، أو بمعنى يستحيل

(١) اللمع للأشعري (٧٢) وما بعدها.

(٢) المقالات (٥٢٤)، وانظر: شرح جوهرة التوحيد ص (٢١٩)، مجموع الفتاوى (١٢٨/٨) منهاج السنة (١٢/٣).

مفارقته له لم يوجد إلا وهو مستطيع، صح وثبت أن استطاعته غيره.

وزعمه هذا يرجع إلى كون «الفعل لايخلو أن يكون حادثاً مع الاستطاعة في حال حدوثها أو بعدها.

فإن كان حادثاً معها في حال حدوثها فقد صح أنها مع الفعل للفعل وإن كان حادثاً بعدها - وقد دلت الدلالة على أنها لا تبقى - وجب حدوث الفعل بقدرة معدومة.

ولو جاز ذلك فجاز أن يحدث العجز بعدها فيكون الفعل واقعاً بقدرة معدومة، ولو جاز أن يفعل في حال هو فيها عاجز بقدرة معدومة فجاز أن يفعل بعد مائة سنة من حال حدوث القدرة، وإن كان عاجزاً في المئة سنة كلها بقدرة عدمت من مائة سنة وهذا فاسد»[1].

وقد استدل لقوله هذا بعدة أدلة منها قوله تعالى عن الخضر لموسى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥] فلما لم يصبر دل على أنه لم يكن مستطيعاً للصبر.

كما يستدل بالآيات التي تنفي الاستطاعة عن بعض العباد

---

(١) اللمع (٩٢) وما بعدها، وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (١٠٤)، وما بعدها ، الأنصاف (٤٦)، شرح جوهرة التوحيد (١٠٤).

كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] وقوله جل وعلا: ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

وللرد عليهم لابد من تبيين سبب منشأ الخلاف وهو عدم التفريق بين ما ينسب إلى الله وبين ما ينسب إلى الخلق أو قاعدة التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول الذي سبق توضيحها عند الرد على الجهمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم عليه من نفي الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم في أن كلام الله غير مخلوق»، ثم قال: «واستطالوا عليهم بذلك في مسألة القدر واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له فإنه لا يعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور وفرق بين الكسب والفعل ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا و يقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري»[1].

(١) مجموع الفتاوى (١٢٨/٨ وما بعدها) وانظر (١١٩/٢) ، منهاج السنة (٣٢٢/١).

ولاشك أن قولهم بأن الخلق هو المخلوق والفعل هو المفعول كان سببه قولهم بالحدوث وخشية أن يقولوا بحلول الحوادث بالله تعالى، فأجروا قاعدتهم في عدم التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول فقالوا: ما يقع من أفعال العباد هو بعينه خلق الله وهو بعينه فعل الله على الحقيقة لأن صفة الخلق هو ما يخلقه في غيره وصفة الفعل هو مايفعله في غيره فالخالق والفاعل الحقيقي لكل أفعال العباد هو الله لا فاعل لها سواه[1]. وبهذا يظهر خللهم إلى ما ذهبوا إليه.

أما الرد التفصيلي على أقوالهم فيما يلي:

١- اختلافهم في نظرية الكسب فيما بينهم يدل على عدم استقرار القول عندهم بل هو موضع خلاف حتى عند بعض المتعاصرين منهم رغم اتحاد المذهب وهذا دليل على عدم وضوحه عندهم، بل أقروا بصعوبته وأنه غامض [2].

٢- تصريح بعضهم بالجبر لأن نظرية الكسب في حقيقتها تؤول إلى الجبر كما ذكرت سابقاً عن بعضهم[3]. فإذا تقرر هذا

---

(١) الإنصاف (٢٨) الاقتصاد في الاعتقاد (١٩) الإرشاد (٣٩).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٨٥).

(٣) المواقف (٣٢٤)، وقال بهذا الغزالي ، انظر المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١١٩) ، وبه قال الرازي كذلك في المحصول في أصول الفقه (=

منهم دل على بطلان قولهم لأنهم ذهبوا إلى القول بالجبر لعدم استقامة قولهم بالكسب بتعريفهم السابق.

٣- هذا الكسب الذي أثبتوه ليس له حقيقة تعقل، لأنهم فسروه بأنه عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، وقالوا: الخلق هو المقدور بالقدرة القديمة. وما دام العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل فالزعم بأنه كاسب، وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له، لأن القائل بذلك لا يستطيع أن يوجد فرقاً بين الفعل الذي نفاه عن العبد، والكسب الذي أثبته له[١].

وقد رد عليهم شيخ الإسلام بأمور منها: «لا فرق بين هذا الكسب وبين سائر ما يحدث في غير محل القدرة مقارن لها إذ اشتراك الشيئين في زمانهما ومحلهما لايوجب كون أحدهما له قدرة على الآخر كاشتراك العرضين الحادثين في محل واحد في زمان واحد، بل قد يقال ليس جعل الكسب قدرة والقدرة كسباً بأولى من العكس إذا لم يكن إلا مجرد المقارنة في الزمان والمحل»[٢].

=

٣٨٠/١).

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣٤٢/٣) وانظر شفاء العليل (٣٦٧/١).

(٢) الصفدية (١٥١/١).

وهذا القول منهم «لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك، فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضاً مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة»، ثم قال ﷺ: «وأيضاً فإنه فرق لا حقيقة له، فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه، وهو مبنى على أصلين: إن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه، وإن خلقه للعالم هو نفس العالم، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك، والثاني أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها، ولا يكون شيء من مقدورها خارجاً عن محلها وفي ذلك نزاع طويل»[1].

٤-الفعل ينسب إلى فاعله ويعود إليه حكمه، فمن فعل القبائح نسبت إليه ومن فعل الخيرات نسبت إليه، وإذا لم تنسب إليه لأنه لم يفعلها فهل تنسب القبائح إلى الله تعالى، قال شيخ الإسلام: «من المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب،

(١) مجموع الفتاوى (٨/١١٩) وانظر موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٢/٦٣٣).

فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم»[1].

٥-استدلالهم بالآيات التي تنفي الاستطاعة تحمل على الاستطاعة المنفية وهي نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة فقول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥] المراد منه حقيقة قدرة الصبر لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك عند قوله﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]، ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أمر به أو شغله إياها بضد ما أمر به[2].

٦- أما الرد عليهم بالنقل، فالقرآن الكريم والسنة مملوئان بالأدلة الدالة على إثبات أن للعباد قدرة واستطاعة على أفعالهم وأن لهم مشيئة واختياراً.

مما تقدم تبين لنا أن الأشاعرة مع موافقتهم لأهل السنة في أن الله خلق أفعال العباد إلا أنهم خالفوهم في الجانب الآخر

---

(١) مجموع الفتاوى (١١٩/٨ ، ١٢٨) وانظر النبوات (٤٦١/١ ، ٥٨١).

(٢) شرح الطحاوية (٦٣٥/٢) بتصرف يسير.

وهو ما يخص العبد الفاعل حيث عادوا إلى الجبر وحاموا حوله ثم أوجدوا نظرية الكسب وجعلوا الاستطاعة مع الفعل ولايجوز أن تتقدمه[1].

(١) في بسط الرد عليهم انظر أيضا ، أفعال العباد للحميدي (ص١٩٨) وما بعدها.

المبحث الرابع

قول الماتريدية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها

قالت الماتريدية بخلق الله لأفعال العباد ولكنهم حاولوا التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم حيث قالوا: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد.

قال الماتريدي: «إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ولله من طريق الخلق»[1]. إلا أن الملاحظ من كلامهم أنهم جعلوا للعبد إرادة غير مخلوقة لله تعالى وهي مبدأ الفعل، فالعباد على مذهبهم يتصرفون بمبادئ أفعالهم باستقلال تام كما يشاؤون، وخلق الله تعالى لأفعالهم إنما هو تبع لإرادتهم غير المخلوقة، وهذا القول منهم قريب لقول المعتزلة.

أما رأيهم في الاستطاعة فقد كان وسطاً بين الفرق الماضية، فأثبتوا الاستطاعة قبل الفعل ومعه، قال الماتريدي في معرض حديثه عن القدرة: «أنها على قسمين: أحدهما: سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال، والثاني: معنى لا يقدر على

---

(١) التوحيد (٢٢٨).

تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل، لايجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه»[1]. قال التفتازاني: «والاستطاعة مع الفعل خلافاً للمعتزلة وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات، فإن قصد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشر، خلق الله تعالى قدرة فعل الشر، فكان هو المضيع لقدرة فعل الخير، فيستحق الذم والعقاب... ويقع هذا الاسم (يعني لفظ الاستطاعة) على سلامة الأسباب والآلات والجوارح.. وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة»[2].

قال أبو المعين النسفي[3]: «ثم الاستطاعة والطاقة والقدرة والقوة، إذا أضيفت إلى العبد يراد بها كلها معنى واحد في مصطلح أهل الأصول... ثم الاستطاعة عندنا قسمان: أحدهما:

---

(١)التوحيد (٢٥٦).

(٢) شرح العقائد النسفية (٦٠- ٦١) باختصار.

(٣) هو الإمام عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص النسفي ، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ ، فقيه حنفي ، له تصانيف بديعة، ولد سنة ٤٦١، توفي بسمرقند سنة (٥٣٧هـ).انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٢٦). وهو غير النسفي صاحب مدارك التنزيل.

سلامة الأسباب والآلات وصحة الجوارح والأعضاء، وهي المعنية بقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. والثانية: الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، التي يتهيأ بها الفعل، وهي المعنية بقوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠] ألا ترى أن الله تعالى قد ذمهم بذلك، والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود سلامة الأسباب، وصحة الآلات، لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات، لأن انتفاء تلك الاستطاعة لا يكون بتضييعه بل هو في ذلك مجبور، فلم يلحقهم الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها... والاستطاعة الثانية عرض، تحدث عندنا مقارنة للفعل... »[1].

وبهذا يتضح أن الماتريدية يوافقون أهل السنة في الاستطاعة مع مخالفتهم في بعض الأمور مثل إن إرادة العبد غير مخلوقة لله، وقولهم إن الكسب هو تأثير قدرة العبد في صفة الفعل.

(١) التمهيد للنسفي (٥٣ وما بعدها) بتصرف يسير.

الفصل الثالث

رأي أهل السنة في الاستطاعة وأدلتهم

ويشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها.

المبحث الثاني: علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق.

المبحث الأول

الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها

الاستطاعة عند أهل السنة على قسمين:

١-استطاعة قبل الفعل وهي التي يوصف بها العبد وتستمر إلى أن يفعل وهي القدرة التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، وهي مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل المجوزة له وهي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس[1].

٢-استطاعة مع الفعل: وهذه تكون مع الفعل ولايجوز أن ينفك الفعل أو الفاعل عنها وهذه مقارنة يجب بها الفعل أي إذا وجدت الاستطاعة حصل الفعل دون تأخر وهذه الاستطاعة هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل ويحصل الثواب والعقاب ولايمكن أن يوجد الفعل أو يحصل

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٣/٨).

إلا بثلاثة أشياء لها تعلق بهذه الاستطاعة.

أ- القدرة التامة على إيجاد الفعل فإذا لم يكن عند العبد قدرة على الفعل فلا يمكن أن يحصل الفعل، فالأعمى لا يستطيع القراءة من الكتاب بأحرف معتادة معروفة.

ب- الإرادة الجازمة غير المترددة، فلو لم يرد العبد إيقاع الفعل ولم يتقدم لفعله لم يحصل. فالكافر هو الذي لم يرد الإيمان لنفسه إرادة جازمة ومع ذلك لو وجدت الإرادة دون باقي الأمور فلا يحصل الفعل.

ج- إرادة الله ومشيئته وتوفيقه لعبده بأن يعينه على الفعل ويعدم العوارض، فإذا وجدت هذه الأمور حصل الفعل.

وبهذا نقول إن فعل العبد لم يستقل بتحصيل النتيجة، فالثواب الحاصل للعبد لم يستقل هو بتحصيل أسبابه، فإثابة الله لعبده منة منه ﷻ على عبده لأن أصل تحقيق الفعل لم يكن مجرداً باختيار العبد، بل هناك أمر زائد هو منة الله تعالى وفضله وتوفيقه لعبده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وفصل الخطاب أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين:

الاستطاعة المشترطة للفعل وهي مناط الأمر والنهي كقوله

تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء: ٢٥] الآية ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ﴾ [المجادلة: ٤]، وقوله: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [1] [البقرة: ١٨٤]. وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: (صل قائماً فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب)[2].

فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب ألا يجب الحج إلا على من حج، ولا يجب صيام شهرين إلا على من صام ولا القيام في الصلاة إلا على من قام، وكان المعنى: على الذين يصومون الشهر طعام مسكين، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخيرين بين الصيام والإطعام في شهر رمضان.

---

(١) قرأ ابن عباس بالإفراد (مسكين) وقرأ أهل المدينة والشام بالجمع (مساكين) ، (فتح القدير ٢٢٩/١).

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب ، ح (١١١٧) ، (فتح الباري ٧٥٨/٢).

والاستطاعة التي يكون معها الفعل، قد يقال هي المقترنة بالفعل الموجبة له – وهي النوع الثاني – وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠]، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ * وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٨ – ٩].

فإن الاستطاعة المنفية هنا – سواء كان نفيها خبراً أو ابتداء – ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي فإن تلك إذا انتفت انتفى الأمر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون، فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]»[1]، «فأوجب التقوى بحسب

(١) مجموع الفتاوى (٨/٢٩٠ وما بعدها) وانظر (٨/١٣٣ ، ٣٩٠ ، ٤٤٠) ودرء التعارض (١/٣٦).

الاستطاعة فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى، ولم يعاقب من لم يتق ! وهذا معلوم الفساد»[1].

قال الإمام ابن أبي العز في شرح الطحاوية: «والذي قاله عامة أهل السنة: إن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لايجب أن تكون معه، والقدرة التي يكون بها الفعل لابد أن تكون مع الفعل، لايجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة... وأهل السنة والجماعة متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانه لم يعن بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. فالقدرية يقولون: هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق، والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ [الحجرات: ٧]. والكفار ليسوا راشدين، (ثم قال بعد ذلك): «والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل

(١) شرح الطحاوية (٢/٦٣٤).

والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة وضد هذه العجز»[1].

ولتوضيح ما سبق أقول: إن الاستطاعة بنوعيها التي قبل الفعل والتي مع الفعل لابد من النظر في النصوص التي تذكرها، فالمثبت منها غير المنفي، فالاستطاعة المثبتة في مثل قوله تعالى: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وكما في قوله سبحانه: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] تتعلق بسلامة الآلات والتمكن من الفعل وزوال العوارض.

أما الاستطاعة المنفية كما في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، فالمنفي هنا ليست الآلة ولكن ما يكون مع الفعل من الخير والتوفيق للنفع والدلالة عليه.

---

(١) شرح الطحاوية (٦٣٣/٢ وما بعدها باختصار).

ثم إن الاستطاعة المرادة في الشرع ليست الاستطاعة الكونية بل المراد الاستطاعة الشرعية فالاستطاعة الكونية أخص من الاستطاعة الشرعية، فقد يكون المرء مستطيعاً كوناً ولكنه غير مستطيع شرعاً، فمثلاً المريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعاً، فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية.

ومع ذلك فلو وجدت هذه الاستطاعة وبقيت إلى حين الفعل، فهذا لا يكفي في وجود الفعل ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لابد من إحداث إعانة أخرى تقارن، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لايتم إلا بقدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة يدخل فيها الإرادة الجازمة بخلاف المشروطة في التكليف فإنه لا يشترط فيها الإرادة فالله تعالى يأمر بالفعل من لايريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه[1].

(١) شرح الطحاوية (٦٣٨/٢) بتصرف وانظر مجموع الفتاوى (٣٧٣/٨ ، ١٣٠ ، ٢٩٠) وانظر شفاء العليل (٣٦٤/١).

أما لفظ الكسب عند أهل السنة فهو لفظ وارد في الكتاب والسنة، وقد أضيف إلى القلب كما في قوله سبحانه: ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. ويضاف إلى العبد كما قال سبحانه ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠] وهناك كسب يراد به كسب المال والتجارة وهو في حقيقته كسب للعبد.

قال الإمام الطحاوي[1] رحمه الله في عقيدته: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد»، قال الشارح: «أثبت للعباد فعلاً وكسباً وأضاف الخلق إلى الله تعالى. والكسب: هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفع أو ضرر كما قال تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]»[2].

ومرادي من إيراد هذا الكلام بعد تحقيق القول في الاستطاعة تأكيد حقيقة الكسب الذي أثبته الطحاوي رحمه الله

---

(١) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الطحاوي نسبة إلى قرية طحا ، ولد سنة (٢٣٩) له اهتمامات علمية كثيرة ورحلات عديدة ومصنفات متنوعة حنفي المذهب ، توفي / (٣٢١هـ) [شذرات الذهب ٢٨٨/٢].

(٢) شرح الطحاوية (٦٥٢/٢).

وأنه يحمل على قول أهل السنة وليس على مراد الأشاعرة.

وخلاصة ما قيل إن الاستطاعة عند أهل السنة على نوعين:

الأول: استطاعة بمعنى الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات وتكون قبل الفعل وهي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وأدلتها كثيرة منها: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

الثاني: الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل وتكون مع الفعل وأدلتها كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾[الكهف: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [هود: ٢٠].

المبحث الثاني

علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق

مسألة التكليف بما لا يطاق مسألة حادثة ابتدعها بعض المبتدعة قال شيخ الإسلام: «القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم»[1]، وقال رحمه الله: «وليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف مالا يطاق، كما أنه ليس فيهم من أطلق القول بالجبر»[2].

وهذه المسألة لها علاقة بالاستطاعة، فعند تعريف الاستطاعة قلنا إنها الطاقة، أي أن هذه الطاقة لها حد معين وقدرة وحدود، فهل يكلف الله العبد فوق هذه الطاقة أي فوق استطاعته ؟ وهل هذا التكليف ممتنع عادة ؟ أو هو مستحيل أصلاً ؟ هذا هو مدار الحديث في هذا المبحث وهو الذي حصل فيه الخلط بين الناس، والسبب يرجع إلى عدم التفريق بين أمرين وهما ما يرجع إلى الفعل المأمور به وما يرجع إلى جواز الأمر بالشيء فالأول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٦٥/١) وانظر الفتاوى (٣١٨/٢ – ٣٢٦).

(٢) الفتاوى (٤٦٩/٨) وانظر نقل الإجماع (٤٧٩/٨).

منهما يتعلق بالقضاء والقدر، والثاني يتعلق بالأمر والنهي. قال شيخ الإسلام عن سبب الخلط في هذا الأمر أنه من «جعل القسمين قسماً واحداً وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقاً لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة الناس من باب ما لا يطاق والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر، ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه، وقاس أحد النوعين بالآخر، وذلك من الأقيسة التي اتفق المسلمون بل وسائر أهل الملل، بل وسائر العقلاء على بطلانها، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله: إن القدرة مع الفعل، أو إن الله علم أنه لا يفعل على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه – فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً وديناً، وذلك من مثارات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية»[1].

وقد اختلفت أقوال الفرق في هذه المسألة على ما يلي:

١- مذهب الجهمية الجبرية ومن سار معهم فقد قالوا بجواز تكليف ما لا يطاق مطلقاً كتكليف الزَّمِن (الذي به عاهة)

(١) درء التعارض (١/٦٤ ما بعدها) وانظر الفتاوى (٨/٢٩٤ ، ٤٣٧ ، ٤٦٩). والنبوات (١/٤٧٥).

أن يسير وتكليف الأعمى أن يقرأ وغيرهم [1].

٢- مذهب المعتزلة عدم جواز تكليف مالا يطاق، حيث منعوه لقبحه عقلاً وهذا القول عندهم مبني على رأيهم في الاستطاعة حيث سبق أنهم يرون الاستطاعة قبل الفعل فقط حتى يتحقق التكليف، أما القدرة المقارنة للفعل فلا يقرون بها لأنها تقتضي أن نقول بأن تكليف الكافر أن يؤمن تكليفاً له بما لا يطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فإذ لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه[2]. وهذا الرأي منهم مبناه على أحد أصولهم الخمسة وهو العدل، فالله تعالى إذا كان قد كلف العباد، ورتب الثواب والعقاب على ذلك، فلا بد أن يمكن عباده من التكليف، ويقدرهم عليه وإلا فإنه يكلفهم ما لا يطيقون وهذا لايجوز عليه سبحانه، كما أن تكليف ما لا يطاق قبيح، والله لا يفعل القبيح[3].

٣- ذهبت الأشاعرة على اختلاف كبير بينهم إلى القول بجواز تكليف ما لا يطاق إلا أنهم قسموه إلى ثلاث مراتب:

أ- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه، أو لإرادته ذلك، أو لإخباره بذلك قالوا: وذلك جائز وواقع بالإجماع، كمن مات كافراً.

---

(١) الفتاوى (٢٩٧/٨).

(٢)آراء المعتزلة الأصولية (٢٩١) وما بعدها.

(٣) شرح الأصول الخمسة (١٣٣ ، ٣٩٦)، ونظرية التكليف (٣٠١).

ب- ما أمكن في نفسه، لكن لم يقع متعلقاً لقدرة العبد أصلاً، كخلق الجسم، أو عادة كالصعود إلى السماء، فهذا يجوزونه وإن لم يقع بالاستقراء.

ج- أن يمتنع لذاته كالجمع بين الضدين، وقلب الحقائق وهذا فيه خلاف كبير بينهم فمنهم من جوزه ومنهم من منعه [1].

وقد استدلت الأشاعرة على جواز تكليف الممتنع عادة بأمر أبي لهب بالإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن «وهذا غلط، فإنه من[2] أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي ﷺ له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب، كالذي يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطباً من جهة الرسول بهذين الأمرين المتناقضين»[3]. «فاحتجاجهم بقصة أبي لهب حجة باطلة، فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة، فلما أصر وعاند استحق الوعيد كما استحق قوم نوح حين قيل له: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦]، وحين استحق الوعيد أخبر الله بالوعيد الذي يلحقه، ولم يكن حينئذ

---

(١) المواقف (٣٣١)، الاقتصاد في الاعتقاد (١١٢ وما بعدها). وانظر الفتاوى (٢٩٥/٨ ، ٢٩٨) (٣١٨/٣) وشرح الطحاوية (٦٥٣/٢).

(٢) ولعل المراد: «فإنه منذ أخبر الله... ».

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠٢/٨).

مأموراً أمراً يطلب به منه ذلك»[1].

٤- ذهبت الماتريدية إلى موافقة المعتزلة فقالوا بعدم جواز تكليف مالا يطاق لأنه فاسد عقلاً، ولعدم وجود القدرة التي هي مقتضى التكليف[2].

٥- أما أهل السنة والجماعة فقد فصلوا المسألة على وجهين:

أحدهما: مالا يقدر على فعله لاستحالته وهو نوعان:

أ- ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران وكلام الأخرس.

ب- ماهو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين فهذان النوعان قد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة ولايجوز تكليفه[3].

وثانيهما: ما لا يقدر عليه لا لاستحالته، ولا للعجز عنه، لكن لتركه والاشتغال بضده، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفره، فهذا جائز خلافاً للمعتزلة لأنه واقع في الشريعة ولا يصح

---

(١) المرجع السابق (٤٣٨/٨).

(٢) التوحيد للماتريدي (٢٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠١/٨).

أن يطلق عليه أنه تكليف ما لا يطاق [1].

قال شيخ الإسلام في معرض حديثه عن التنازع في جواز تكليف ما اتفق الناس على أنه غير مقدور للعبد: «وتنازعوا في جواز تكليفه. وهو نوعان: ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه، والطيران، ونحو ذلك، وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، فهذ في جوازه عقلاً ثلاثة أقوال كما تقدم. وأما وقوعه في الشريعة، وجوازه شرعاً فقد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة، وقد حكى انعقاد الإجماع على ذلك غير واحد، منهم أبو الحسن بن الزاغوني[2]، فقال: تكليف ما لا يطاق، وهو على ضربين:

(أحدهما): تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز، وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام، والأعمى الخط ونقط الكتاب وأمثال ذلك، فهذا مما لايجوز تكليفه.. (والثاني) تكليف ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستحب التكليف كفرعون

---

(١) المرجع السابق (٣٠٢/٨ ، ٢٩٨ ، ٤٦٩) وانظر الموافقات للشاطبي (١٣١/٢ ، ٤٩٤).

(٢) هو شيخ الحنابلة في عصره، أبو الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني البغدادي، صاحب التصانيف، ولد ٤٥٥هـ، مات ٥٢٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٦).

وأبي جهل وأمثالهم، فهذا جائز»، ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم»[1].

وعليه نقول إن تكليف ما لا يطاق فيه تفصيل كما سبق ولكن لابد أن نعلم أن الله لا يكلف الفرد المؤمن فوق طاقته من جهتين.

١- جهة أصل التشريع، فالله تعالى رحيم بعباده لا يكلفهم إلا ما يطيقون كما قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، ويقول النبي ﷺ: (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة) [2]، ويقول: (لن يشاد الدين أحد إلا غلبه)[3].

٢- جهة التشريع المتوجه إلى الفرد بعينه، فإنه لا يكلف المعين ما لا يطيق وإن أطاقه غيره، فبعض التكاليف تسقط عن

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٣٠١-٣٠٢) وانظر القضاء والقدر للمحمود (٢٧٣) وما بعدها وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣/١٣٢٥وما بعدها) وشرح الطحاوية (٢/٦٥٢ وما بعدها).

(٢) رواه البخاري معلقاً في تراجم باب الدين يسر ، كتاب الإيمان ، ووصله في الأدب المفرد [فتح الباري (٢/١٢٦)].

(٣) رواه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الدين يسر ، ح (٣٩) [فتح الباري (٢/١٢٦)].

أفراد المؤمنين دون غيرهم لكلفتها عليهم وعدم قدرتهم على القيام بها إلا بمشقة يلحقهم معها الحرج. وهذه الجهة خلاف ما قاله القدرية من أن العبد لا يسعه ولا يقدر إلا على ما كلف أما ما زاد فلا يقدر عليه، وذلك لأنهم نظروا إلى أن الاستطاعة تكون مع الفعل كما يحمل قول الإمام الطحاوي في عقيدته: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم» على مراد أهل السنة من النظر إلى أصل التشريع، وإلا فالعبارة موهمة [1].

كما أن النصوص الواردة في التخفيف ورفع المشقة ترد هذا القول، فالعبد قد يطيق أكثر مما كلف به ولكن الله برحمته خفف عنه.

(١) شرح الطحاوية (٦٥٦/٢).

وبعد... فقد تبين لنا من خلال الصفحات الماضية موضوعاً مهما متعلقاً بالقدر ألا وهو موضوع الاستطاعة ونستطيع أن نرصد أهم النتائج فيما يلي:

١- أن مراتب القدر التي أثبتها السلف أربعة هي العلم والكتابة والإرادة والخلق.

٢- أن الاستطاعة بمعنى القدرة والطاقة والتمكن، وأنها إما أن تكون قبل الفعل وهي في سلامة الآلات أو مع الفعل من نحو التوفيق والهداية والعون.

٣- أفعال العباد خلق لله تعالى على رأي سلف الأمة ومن وافقهم من الجهمية والأشاعرة والماتريدية خلافاً للمعتزلة الذين قالوا إن العبد هو الخالق لفعل نفسه، وبناء على رأي

كل فرقة في خلق أفعال العباد ظهر رأيهم في الاستطاعة.

٤- الجهمية نفوا الاستطاعة تماماً عن العبد لأنهم جعلوه مجبوراً على فعله، وبالتالي ليس له قدرة ولا استطاعة.

٥- المعتزلة لما قالوا بخلق العبد لفعل نفسه جعلوا الاستطاعة واحدة وهي قبل الفعل ونفوا التي مع الفعل ليتساوى الناس في الفعل والترك حسب زعمهم وحتى ينفوا عن الله تعالى الظلم في إقدار الطائع وخذلان العاصي.

٦- ذهبت الأشاعرة إلى القول بأن الاستطاعة مع الفعل فقط لأنهم يرون أنها عرض فلو كانت قبل الفعل مع عدم الفعل عندها والعدم المستمر يستحيل أن يكون مقدوراً.

٧- قارب الأشاعرة الجبرية في رأيهم هذا فأحدثوا ما أسموه بالكسب ليفرقوا بين الفعل والكسب، فالعبد مكتسب للفعل، والفاعل حقيقة هو الله وهذا عين الجبر ولو أحدثوا خلافه من ألفاظهم.

٨- الماتريدية يوافقون أهل السنة في أن الاستطاعة قسمين: قبل الفعل ومع الفعل، ولكنهم يرون أن الكسب مجرد تأثير قدرة العبد في صفة الفعل.

٩- الاستطاعة عند أهل السنة نوعان: قبل الفعل وهي التي يوصف بها العبد وتستمر إلى أن يفعل وهي التي من جهة

الصحة والتمكن وسلامة الآلات وهي مناط الأمر والنهي. ومع الفعل وهذه تكون مقارنة له لا تنفك عنه وهي التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق والهداية من الله تعالى.

١٠- تكليف ما لا يطاق لفظ حادث مبتدع له علاقة بالاستطاعة والقدرة، وقد ذهبت الطوائف المختلفة فيه كل مذهب وتوسط أهل السنة بالقول الحق وهو التفصيل، فما كان ممتنعاً عادة أو في نفسه فلا يصح التكليف به، وما لا يقدر عليه لتركه والاشتغال بضده فيجوز التكليف به.

أسأل الله تعالى أن يفقهنا في دينه، وأن يصلح أحوالنا، وأن يغفر لنا ووالدينا والمسلمين.

والحمد لله رب العالمين

كتبه

د. فهد بن عبد العزيز السنيدي

القرآن الكريم.

[حرف الألف]

١- [الإسلام وفلسفة الحكم] محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢ [١٣٩٩ – ١٩٧٩م].

٢- [أساس البلاغة] محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت، ط١ [١٤١٢هـ - ١٩٩٢م].

٣- [أصول الدين] عبد القاهر طاهر البغدادي، دار الفنون، تركيا، ط١ [١٣٤٦هـ].

٤- [الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار] يحيى بن أبي الخير العمراني مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١ [١٤١٩هـ - ١٩٩٩م] تحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف.

٥- [أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم] عبد العزيز

الحميدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، [١٤١١هـ].

٦- [ابن رجب الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة] علي بن عبد العزيز الشبل، مجموعة التحف النفائس، الرياض، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م].

٧- [اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث] د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف، الكويت، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م].

٨- [ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف] د.عبد الله بن سليمان الغفيلي دار المسير، الرياض، ط١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م].

٩- [الأعلام] خير الدين الزركلي، دار العلم ، بيروت، ط١٢ [١٩٩٧م].

١٠- [الإيمان بالقضاء والقدر] محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط٣ [١٤١٩هـ - ١٩٩٨م].

١١- [الإبانة عن أصول الديانة] أبو الحسن علي الأشعري، دار النفائس، بيروت، ط١، [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] حققه: عباس صباغ.

١٢- [الاقتصاد في الاعتقاد] أبو حامد محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م].
١٣- [الإنصاف] أبو بكر بن الطيب الباقلاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، [١٤١٣هـ - ١٩٩٣م] حققه: محمد زاهد الكوثري.
١٤- [الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة] عبد الله بن محمد بن بطه، دار الراية، الرياض، ط١، [١٤١٥هـ] تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي.
١٥- [آراء المعتزلة الأصولية] علي بن سعد الضويحي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢ [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م].
١٦- [الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد] أبو الحسين عبد الرحيم الخياط، مكتبة الثقافة، القاهرة، ط١، راجعه: محمد حجازي.

[حرف الباء]

١٧- [بدائع الفوائد] ابن قيم الجوزية، دار الخير، بيروت، ط١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] تحقيق معروف مصطفى رزيق وآخرون.

[حرف التاء]

١٨- [تاج العروس من جواهر القاموس] محب الدين الزبيدي، دار الفكر، بيروت، ط١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] تحقيق: علي شيري.

١٩- [تفسير القرآن العظيم] الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير، مكتبة دار السلام، ط١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م].

٢٠- [توضيح بعض المصطلحات العلمية في شرح العقيدة الطحاوية] د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف، الكويت، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م].

٢١- [التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع] محمد بن أحمد الملطي الشافعي، رمادي النشر، الدمام، ط١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] حققه يمان بن سعد الدين الميادين.

٢٢- [توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم]، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، [١٤٠٦هـ - ١٩٨٦].

٢٣- [التعريفات] علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ [١٤١٣هـ - ١٩٩٢م] حققه: إبراهيم الأبياري.

٢٤- [تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف] يوسف المزي، دار

الغرب، بيروت، ط١ [١٩٩٩م] تحقيق: بشار عواد معروف.
٢٥- [التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية] فخر الدين بن الزبير المحسن، مكتبة الرشدة، الرياض، ط١ [١٤٢٠-١٩٩٩م].
٢٦- [التوحيد] محمد بن محمد الماتريدي، دار المشرق، بيروت، دون تاريخ. تحقيق: فتح الله خليف.
٢٧- [تفسير الطبري] محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م].
٢٨- [تثبيت دلائل النبوة] عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار العربية، بيروت، [١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م] حققه: عبد الكريم عثمان.
٢٩- [التمهيد في أصول الدين]، عمر بن محمد النسفي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ط١ [١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م] تحقيق: عبد الحي قابيل.

[حرف الجيم]

٣٠- [الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية] جمعه: محمد عزيز شمس وعلي العمران، دار عالم الفوائد، الرياض، ط١[١٤٢٠هـ].

٣١- [الجامع لأحكام القرآن] محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] حققه: عبد الرزاق المهدي.

[حرف الحاء]

٣٢- [الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى] محمد ربيع هادي المدخلي، مكتبة لينة، دمنهور، ط١ [١٤٠٩هـ - ١٩٨٨].

[حرف الخاء]

٣٣- [خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر] محمد أمين بن فضل الله المحبي، دار صادر، بيرت، ط١، (٢٠١٠م).

[حرف الدال]

٣٤- [درء تعارض العقل والنقل] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٧م] ضبطه: عبد اللطيف عبد الرحيم.

٣٥- [الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة] أحمد بن علي بن حجر، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢ [١٣٨٥ – ١٩٦٥] تحقيق. محمد سيد جاد الحق.

[حرف الراء]

٣٦- [رسالة التوحيد] محمد عبده، دار إحياء العلوم، بيروت،

ط٥ [١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م].
٣٧- [رسائل العدل والتوحيد] أبو الحسين البصري وآخرون، دار الهلال، القاهرة، [١٣٩١هـ – ١٩٧٩م] تحقيق د. محمد عمارة.

[حرف الزاي]

٣٨- [زاد المسير في علم التفسير] عبد الرحمن بن علي الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] اعتنى به: أحمد شمس الدين.

[حرف السين]

٣٩- [سير أعلام النبلاء] محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م] حققه: شعيب الأرناؤوط.

[حرف الشين]

٤٠- [شرح العقيدة الطحاوية] لابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢ [١٤٠٨هـ - ١٩٩٨] تحقيق: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط.
٤١- [شرح العقيدة الطحاوية] صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار الآثار، القاهرة، ط١، اعتنى بها محمد خاطر.

٤٢- [شذرات الذهب في أخبار من ذهب] عبد الحي بن أحمد العكبري، دار ابن الكثير، دمشق، ط١ [١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] تحقيق محمود الأرناؤوط.
٤٣- [شرح جوهرة التوحيد] إبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م].
٤٤- [شرح العقائد النسفية] مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١ [١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م] حققه: أحمد حجازي السقا.
٤٥- [شفاء العليل] ابن القيم الجوزية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م] تحقيق: عمر الحفيان.

[حرف الصاد]

٤٦- [صفة الصفوة] جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، دار المعرفة، بيروت، ط٣ [١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م].
٤٧- [الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة] ابن قيم الجوزية، دار العاصمة، الرياض، ط٢ [١٤١٢هـ - ١٩٩٢م] تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله.
٤٨- [صحيح مسلم بشرح النووي] الإمام محي الدين النووي، دار المعرفة، بيروت، ط٤ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] تحقيق:

خليل مأمون شيحا.

[حرف الطاء]

٤٩- [طبقات الشافعية الكبرى] تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، تحقيق: عبد الفتاح الحلو وآخرون.

[حرف العين]

٥٠- [عقيدة السلف وأصحاب الحديث] أبو عثمان إسماعيل الصابوني، دار العاصمة، الرياض ط٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع.

٥١- [العقل والحرية – دراسة في فكر القاضي عبد الجبار الهمذاني] د. عبد الستار الراوي، المؤسسة العربية، بيروت، ط١ [١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م].

٥٢- [العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون] علي بن حسن عبد الحميد، مكتبة الغرباء المدينة المنورة، ط١ [١٤١٣هـ - ١٩٩٣م].

[حرف الفاء]

٥٣- [الفرق بين الفرق] عبد القاهر طاهر البغدادي، دار المعرفة، بيروت، ط١، [١٤١٥هـ - ١٩٩٤م] اعتنى به:

إبراهيم رمضان.
٥٤- [فتح الباري شرح صحيح البخاري] أحمد بن علي بن حجر، دار السلام، الرياض، ط١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] مراجعة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.
٥٥- [في علم الكلام – دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين] د. أحمد محمود صبحي.مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية [١٩٧٨].
٥٦- [فتح القدير] محمد بن علي الشوكاني، عالم الكتب، دون تاريخ طباعة.
٥٧- [الفصل في الملل والأهواء والنحل] علي بن أحمد بن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤١٦هـ - ١٩٩٦م] اعتنى به: أحمد شمس الدين.

[حرف القاف]

٥٨- [القاموس المحيط] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦ [١٤١٩هـ - ١٩٩٨م].
٥٩- [القضاء والقدر] د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الوطن، الرياض، ط٥ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م].

٦٠- [القضاء والقدر] د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن ط٣ [١٤١٥هـ - ١٩٩٥م].

[حرف الكاف]

٦١- [كتاب القدر] جعفر بن محمد الغريابي، أضواء السلف، الرياض، ط١، [١٤١٨هـ، ١٩٩٧م] حققه: عبد الدين حمد المنصور.

٦٢- [كتاب القضاء والقدر] أحمد بن الحسين البيهقي، مكتبة العبيكان، ط١، [١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م] تحقيق: محمد بن عبد الله العامر.

[حرف اللام]

٦٣- [اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع] علي بن إسماعيل الأشعري، مطبعة مصر الدولية، تحقيق، حموده غرابة.

٦٤- [لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة] أبو المعالي عبد الملك الجويني، المؤسسة المصرية للنشر، مصر، ط١ [١٣٨٥- ١٩٦٥]. تحقيق: فوقيه حسين محمود.

٦٥- [لسان العرب] جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

[حرف الميم]

٦٦- [المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة] جمع. عبد الإله سلمان الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط٢ [١٤١٦هـ، ١٩٩٥م].

٦٧- [منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة] علي بن عبد العزيز الشبل، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض.

٦٨- [منهج الشهرستاني في كتابة الملل والنحل] محمد بن ناصر السحيباني، دار الوطن، ط١ [١٤١٧هـ].

٦٩- [معجم المؤلفين] محمد رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ نشر.

٧٠- [المعجم الوسيط] إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية، تركيا، [١٣٩٢هـ].

٧١- [مختار الصحاح] محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، [١٩٨٨م].

٧٢- [المفردات في غريب القرآن] الحسن بن محمد الأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، ط١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م] تحقيق: محمد خليل عيتاني.

٧٣- [مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية] جمع عبد

الرحمن بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
٧٤- [معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول] حافظ بن أحمد الحكيمي دار ابن القيم، الدمام، ط٣ [١٤١٥هـ - ١٩٩٥م] تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر.
٧٥- [الموسوعة الفقهية] وزارة الأوقاف، الكويت، ط٢ [١٤٠٤-١٩٨٣] ذات السلاسل – الكويت.
٧٦- [موسوعة في الفقه الإسلامي (وموسوعة جمال)] مؤسسة الأهرام الدولية، ط١ [١٩٧٠م].
٧٧- [مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة] رشيد البندر، دار الينبوع، بيروت، ط١ [١٤١٥هـ، ١٩٩٤م].
٧٨- [المحيط بالتكليف] عبد الجبار الهمداني، جمع: الحسن من منتويه، الدار المصرية، مصر، ط١ [١٣٨٥هـ - ١٩٦٥] تحقيق: عمر السيد عزمي.
٧٩- [منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط١، [١٤٠٦- ١٩٨٦م] تحقيق: محمد رشاد سالم.
٨٠- [المنية والأمل] عبد الجبار الهمذاني، جمعه أحمد بن المرتضى، دار المعرفة الاسكندرية [١٤٠٦هـ - ١٩٨٥]:

عصام الدين محمد علي.
٨١- [متشابه القرآن] عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار التراث بالقاهرة، تحقيق. د. عدنان محمد زوزور.
٨٢- [معالم التنزيل] الحسين بن مسعود البغوي، دار المعرفة، بيروت، ط١ [١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] تحقيق: خالد العك ومروان سوار.
٨٣- [الموافقات] إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار ابن عفان، الدمام، ط١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٧] حققه: مشهور بن حسن آل سلمان.
٨٤- [المسند الجامع] بشار عواد معروف وآخرون، دار الجيل، بيروت، ط١ [١٤١٦هـ - ١٩٩٦م].
٨٥- [معجم مسانيد كتب الحديث] سامي التوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م].
٨٦- [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث] مجموعة من المستشرقين، مكتبة بريل، ليدن، [١٩٣٦م].
٨٧- [مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين] على بن إسماعيل الأشعري، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣ [١٤٠٤- ١٩٨٣م].

٨٨- [منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل] جابر إدريس علي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، [١٤١٩هـ - ١٩٩٨م].
٨٩- [المغني في أبوب التوحيد والعدل عبد الجبار الهمداني، الدار المصرية [١٣٨٦ – ١٩٦٦م] تحقيق: محمد مصطفى علي وآخرون.
٩٠- [موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها] أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط١ [١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م].
٩١- [المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري] د. صالح غرم الله الغامدي، دار الأندلس حائل، ط١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م].
٩٢- [منهج الماتريدية في العقيدة] د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الوطن،الرياض، ط١ [١٤١٣هـ].
٩٣- [الماتريدية دراسة وتقويماً] أحمد بن عوض الله الحربي، دار العاصمة، الرياض، ط١ [١٤١٣هـ].
٩٤- [المواقف في علم الكلام] عبد الرحمن بن أحمد الأيجي، مكتبة المتنبي القاهرة.
٩٥- [محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء

والحكماء والمتكلمين] فخر الدين محمد الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ [١٤٠٤ – ١٩٨٤م] حققه: طه عبد الرؤوف.

٩٦- [موقف ابن تيمية من الأشاعرة] د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ [١٤١٥هـ - ١٩٩٩م].

٩٧- [المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منهم] عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة، الرياض، ط١ [١٤٠٩هـ].

٩٨- [موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة] سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة، الرياض ط١، [١٤١٦هـ - ١٩٩٦م].

٩٩- [الملل والنحلٍ] محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٠ – ١٩٨٠م) تحقيق: محمد سيد كيلاني.

[حرف النون]

١٠٠- [النهاية في غريب الحديث والأثر] مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ [١٤١هـ - ١٩٩٧م] حققه: صلاح بن محمد عويضه.

١٠١- [النبوات] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١ [١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م] تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان.

١٠٢- (نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد] حققه. د. رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرياض، ط١، [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م].

[حرف الواو]

١٠٣- [وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان] شمس الدين أحمد بن خلكان، دار صادر، بيروت، ط ٧، ١٩٩٤٩، تحقيق إحسان عباس.

المجلات

مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، العدد ٣٤، شوال ١٤١٢هـ.

المقدمة ٣
أهمية الموضوع: ٦
منهج البحث: ٧
الدراسات السابقة: ٧
إجراءات البحث ٨
خطة البحث: ٩
الفصل الأول: الاستطاعة وعلاقتها بالقدر ١١
المبحث الأول: مراتب القدر وعقيدة أهل السنة والجماعة فيها .. ١٣
المرتبة الأولى: مرتبة العلم ١٣
المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة: ١٥
المرتبة الثالثة: الإرادة والمشيئة: ١٧
المبحث الثاني: تعريف الاستطاعة لغة واصطلاحاً ٢١

الاستطاعة لغة: ٢١
الاستطاعة شرعاً: ٢٢
المبحث الثالث: أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة: ٢٤
الفصل الثاني: أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها ٣٥
المبحث الأول: قول الجهمية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها .. ٣٧
المبحث الثاني: قول المعتزلة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها ٤٤
المبحث الثالث: قول الأشاعرة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها ٦٠
المبحث الرابع: قول الماتريدية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها.... ٧٠
الفصل الثالث: رأي أهل السنة في الاستطاعة وأدلتهم ٧٣
المبحث الأول: الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها... ٧٥
المبحث الثاني: علاقة الاستطاعة بتكليف مالا يطاق..... ٨٤
الخاتمة ٩١
المراجع ٩٥
الفهرس ١١٣